

# حقي

شركاء في تحويل حقوق الطفل إلى واقع

العدد الرابع، شتاء ١٩٩٧



(مجلة عالم العمل - منظمة العمل الدولية)

## الحق في الحماية من الاستغلال الاقتصادي

"تعترف الدول الأطراف بحق الطفل في حمايته من الاستغلال الاقتصادي ومن أداء أي عمل يرجح أن يكون خطيراً أو أن يمثل إعاقة لتعليم الطفل، أو أن يكون ضاراً بصحة الطفل أو بنموه البدني، أو العقلي، أو الروحي، أو المعنوي، أو الاجتماعي".

(عن المادة ٣٢، إتفاقية حقوق الطفل)

## المحتويات

- أخبار  
ص ٢ - ٣
- قراءة نقدية في ميثاق حقوق الطفل العربي  
ص ٤ - ٥
- الملف: تشغيل الأطفال  
ص ٦ - ١٧
- عمالة الأطفال في البلاد العربية  
ص ٧
- عمالة الأطفال في مصر  
ص ٨
- تشغيل الأطفال في لبنان  
ص ١٠
- أربع خرافات عن عمالة الأطفال  
ص ١٢ - ١٣
- تجربة المغرب  
ص ١٤
- إعلان "كوندابور"  
ص ١٧
- تشريعات: المسيرة التشريعية ١٩١٩ - ١٩٩٧  
ص ١٨ - ١٩
- ما العمل؟  
ص ٢٠ - ٢١
- الموارد  
ص ٢٢ - ٢٣
- الكلمة الأخيرة  
ص ٢٤
- كيف نستخدم هذا العدد؟  
ص ٢٤



شارك في هذا العدد:  
مليكَة بن راضي، غانم بيبي، سعد حاجو، الياس سحاب، سامية عيسى، شيرين صيقللي، زياد ماجد، غيريلا ميسترال، د. نادر الفرجاني مع مساهمات مختلفة من مصادر اليونيسيف  
الناشر: «ورشة الموارد العربية» مع «رادا بارنن».  
عنوان المراسلة والاشتراك:

ARC, P.O.Box. 7380 Nicosia - Cyprus

## لجنة الأمم المتحدة لحقوق الطفل الدورة ١٧ و ١٨

■ تنعقد بين الخامس والثالث والعشرين من كانون الثاني/يناير ١٩٩٨ في جنيف، الدورة السابعة عشر للجنة الأمم المتحدة لحقوق الطفل بحضور: جزر المالديف وجمهورية أيرلندا و سيرا ليون والجمهورية الليبية وكوريا الشمالية.

كما تنعقد الدورة الثامنة عشر بين ٢٦ و ٣٠ كانون الثاني/يناير بحضور: فيجي وإكوادور وهنغاريا ولوكسمبورغ والعراق وتايوان. (المصدر: CRIN Child Rights Information Network. "Newsletter" Issue No. 5, 1997.

## أطفال مصر بين التشريع والحماية

■ أقام المركز القبطي للدراسات الاجتماعية في مدينة نصر/ القاهرة ندوة عن " أطفال مصر بين التشريع والحماية "، شارك فيها أكثر من ٥٠٠ شخص من ٢١ جمعية أهلية وهيئة ومركز. تحدث الدكتور أحمد عبد الله عن الأطفال الكادحين، وأشار إلى الحرمان والاستغلال الإنساني الذي يتعرض له الأطفال العاملون، حيث تعرضه محروم من اللعب والعلم، فضلاً عن تعرضه لمشكلات أخرى كالفقر وسوء التغذية وضعف البصر وتدني مستوى الصحة العامة إلى أقصى حد والظلم الاجتماعي عموماً.

وتناول الدكتور عماد صيام " الطفولة المنتهكة "، والمخاطر التي يتعرض لها أطفال الشوارع ومنها: الإدمان على المخدرات والاعتصاب الجنسي والحرمان العاطفي والإحساس بالدونية، مما يهدد بتحول الطفل إلى مجرم، ويعرضه لخطر الإصابة بالأمراض الجلدية والتناسلية.

ثم عقب الدكتور عادل عازار (مستشار اليونيسيف) قائلاً إن الأمر خطير بالفعل، ويحتاج إلى ادراك كافٍ من قبل الحكومة. وعرض خبرتين عمليتين في مجال العمل

مع الأطفال:

- ١- تجربة مشروع رعاية أطفال الشوارع " في جمعية قرية الامل " .
- ٢- تجربة مشروع الرعاية الجزئية للطفولة العاملة في " مركز الجيل للدراسات الشبابية والاجتماعية " .
- وفي نهاية الندوة، عُرض فيلم " أرزاق " - من إنتاج اليونيسيف عن عمالة الطفلة البنات في مصر. (المصدر: الجمعية القبطية للخدمات والتدريب، ش. عدنان صدقي، الدقي، القاهرة - مصر.)

## الأردن: مؤتمر سنوي وبرلمان



(اتحاد المرأة الأردنية)

■ بحضور ومشاركة خمسمائة طفل وطفلة من أنحاء الأردن كافة، وممثلين عن آلاف الأطفال المشاركين في المؤتمرات التحضيرية التي عقدها إتحاد المرأة الأردنية في أحد عشر موقعاً، اختتمت في عمان يوم السبت ١١/١١/١٩٩٧، أعمال المؤتمر العام الثاني لأطفال الأردن ٩٧ وبرلمان الطفل الأردني، الذي نظمه إتحاد المرأة الأردنية بالتعاون مع منظمة اليونيسيف. ناقش فيه الأطفال المجتمعون من ثمان محافظات عشرة أوراق عمل بعنوانين مختلفين: الأطفال والفقر، الأطفال والتشريعات، الأطفال والتعليم، الأطفال والصحة، التمييز بين الجنسين، الأطفال ضحايا العنف والنزاعات المسلحة، الأطفال والأسرة، الأطفال والإعلام، الخدمات الترفيهية والثقافية والأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة. تقدم بأوراق العمل مختصون لتزويد الأطفال

بالاحصاءات والمعلومات اللازمة التي تسهّل عليهم تحديد المشكلات بدقة. (المصدر: إتحاد المرأة الأردنية، ٨٨ ش نابلس، جبل الحسين - عمان، الأردن ٩٦١١٨ عمان ١١١٩٦).

## المسيرة العالمية ضد عمالة الأطفال

■ بين مطلع العام ١٩٩٨ ومنتصفه (من كانون الثاني/يناير إلى حزيران/يونيو)، ينطلق في جميع أرجاء العالم برنامج مسيرات عالمية ونشاطات محلية في آسيا وإفريقيا وأستراليا وأوروبا والأميركتين، لتوجيه اهتمام العالم بأسره نحو مشكلة عمالة الأطفال.

رسالة هذه المسيرة العالمية هي: تحريك الجهود عبر العالم كله لترويج وحماية حقوق جميع الأطفال، وبخاصة حق الأطفال بالحصول على تعليم حر وقيم، وحققهم بالتححرر من الاستغلال الاقتصادي، وأي عمل يمكن أن يؤذي وضع الطفل الجسدي والمعنوي والروحي والأخلاقي أو يعيق تطوره الاجتماعي.

أطلقت فكرة هذه المسيرة العالمية في العشرين من تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٩٧ (اليوم العالمي لحقوق الطفل) في أربع قارات، فانضمت مئات الجماعات في ٨٢ بلداً إلى المسيرة. تنطلق المسيرة فعلياً في السابع عشر من كانون الثاني / يناير ١٩٩٨، من مانيل عاصمة الفلبين. أما في القارة الإفريقية، فستنطلق الخطوة الأولى من مدينة الكاب/كاب تاون (عاصمة جنوب إفريقيا) في الحادي والعشرين من آذار/مارس. وفي أميركا اللاتينية، ستنتطلق المسيرة من ريو دي جانيرو (البرازيل) في الخامس والعشرين من شباط/فبراير. وفي أيار/مايو، تكون المسيرة قد وصلت إلى اسكندنافيا وإسبانيا وبريطانيا والولايات المتحدة الأميركية. وتلتقي المسيرات في جنيف (سويسرا) في شهر حزيران/يونيو، موعد انعقاد مؤتمر

منظمة العمل الدولية لمناقشة ميثاق جديد عن أسوأ أشكال عمالة الأطفال.

ستحقق المسيرة تحالفاً واسعاً بين منظمات أهلية وإتحادات وأرباب عمل وقيادات عامة وأطفال عاملين ومواطنين ذوي علاقة بمسألة عمالة الأطفال. أما المنظّمون فيشملون: المنظمة العالمية ضد العبودية، "كازا أكينزا"، "نوفيب"، تحالف جنوب آسيا لمناهضة عبودية الأطفال.

حتى يومنا هذا، لا أثر لأي مساهمة عربية في المسيرة. ولكن، الوقت لم يفت بعد! فبوسع منظماتكم أن:

- تساعد في تنظيم أحداث تعتبر "مشاركة" في المسيرة في منطقتكم.
- تقدم معلومات عن المسيرة لأعضائها وذوي العلاقة.

- تقيم رابطاً بين مشاريعها وخطتها العملية وبرنامج المسيرة العالمية.

لمزيد من المعلومات يمكنكم الاتصال بالعنوان التالي:

GLOBAL MARCH AGAINST CHILDLABOR,  
INTERNATIONAL SECRETARIAT  
L-6 KALKAJI, NEW DELHI- 19 INDIA  
Tel: 91-11-622-4899, Fax: 91-11-632-6818

## حقوق الطفل في لبنان بين النص والتطبيق

■ عُقدت في بيروت ندوة عن "حقوق الطفل اللبناني بين النص والتطبيق"، وتوزعت على ثلاث جلسات، شملت حقوق الطفل في التربية والثقافة والفن والتربية، بالدرجة نفسها والأهمية نفسها.

تناول الباحثون في الجلسة الأولى أهمية التربية الموسيقية للطفل في المدرسة، وفي المعاهد الموسيقية، وضرورة اهتمام الملحنين بتلحين موسيقى للأطفال تغطي حاجاتهم للتذوق الجمالي، وتحمل اليهم عدداً من المفاهيم الوطنية والجمالية والثقافية العامة.

أما الجلسة الثانية فتركزت على الطفل والمسرح والتلفزيون. وفرّق الباحثون بين العمل المسرحي الذي يقوم الأطفال بتأليفه وتقديمه، وذاك الذي يضعه الكبار خصيصاً

للصغار. وأشاروا إلى الكلفة الباهظة التي لا تسمح حتى الآن بتطوير علاقة جديّة بين الأطفال والمسرح، إذا لم تتدخل الدولة ببرنامج مدعوم مادياً في هذا الاتجاه.

أما الجلسة الثالثة فكان موضوعها الحضانة والمدرسة كبيت ثانٍ للطفل. وركز الباحثون على ضرورة مواءمة البرامج التعليمية المستويات الفعلية للطفل بحسب تطورها، وأن أهم دور للمعلم مواكبة نمو شخصية الطفل عقلياً وجسدياً وعاطفياً واجتماعياً. وأشارت إحدى الباحثات إلى عدم استقرار وضع صفوف الحضانة في لبنان، فهي إما مثالية أو متخلفة، مع أنها أخطر المراحل التي تؤثر في تكوين شخصية الطفل. وختّم المؤتمر أعماله بجلسة عن "حق الطفل في التنمية". (المصدر: «التقرير الوطني عن عمل الأطفال في لبنان». إعداد هيفاء حمدان، منظمة العمل الدولية - البرنامج الدولي للقضاء على عمل الأطفال).

## أربعة ملايين طفل هائمون

■ في شوارع القاهرة والورش والحقول تحت جسر الدقي وسط القاهرة، يرقد سعيد (١٠ سنوات) مع رفاق في مثل سنه في ساعة متأخرة من الليل، لينام سويقات قليلة، بعد يوم شاق يقضيه عند تقاطعات الطرق المزدحمة، لتنظيف سيارات منتظري الإشارة الخضراء، مقابل هبات غير مضمونة، قد لا تزيد على ثلاثة جنيهات (أقل من دولار واحد)، بالكاد تكفي لسد رمقه، وشراء بضع سجائر يدخنها بنهم مع رفاقه، وبعضهم يفضل شم «غراء» أغلى ثمناً، يتسولونه أحياناً أو يحصلون عليه خلصة من جيوب الآخرين. وهناك حسب تقديرات غير رسمية أكثر من مليون طفل، أكد المركز القومي للبحوث الجنائية والاجتماعية أنهم يهيمنون على وجوههم في شوارع المدن الكبرى، يلمعون الأحذية والسيارات، ويعبثون بأكوام القمامة أو يتسولون. ويستخدم خارجون على القانون

بعض هؤلاء الأطفال لارتكاب جرائم سرقة وبيع مخدرات، مستغلين كونهم أحياناً لا يخضعون لعقوبات قانونية في حال ضبطهم. وقد أحصى الجهاز المركزي للتعبيّة والإحصاء نحو مليون طفل آخرين، يعملون في مهن عدة ولم يتجاوز عمر أغلبهم الثانية عشرة. وهؤلاء أفضل حالاً من أقرانهم المقيمين في الشوارع، غير أن أحوالهم المعيشية السيئة تؤكد أن نحو ٢٠ في المئة من أطفال مصر، البالغ عددهم ٢٠ مليون طفل، يحتاجون إلى إنقاذ عاجل. (المصدر: جريدة الحياة، ١٢/١٢/١٩٩٧).

## مؤتمر أو سلو ضد عمالة الأطفال

■ التلقى وزراء من ٤٠ دولة ومسؤولون نقابيون ومنظمات غير حكومية في أو سلو بين ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧ و ٣٠ منه للتعبير في اتخاذ خطوات ضد استغلال الأطفال، وخصوصاً ضد الأشكال الأكثر قسوة مثل: الدعارة، والاستعباد، والعمل في ظروف غير صحية. وفي غياب الإحصاءات الدقيقة، يقال إنّه في البلدان النامية يعمل نحو ٢٥ في المئة من الأطفال، غالبيتهم لا يدخلون المدارس، بل يساعدون عائلاتهم في أعمالها كرعى الماشية، والعمل في الحقول للفتيات. ويعمل آلاف الأطفال لتأمين مداخيل مالية في أعمال مثل: مسح الأحذية، أو تنظيف زجاج السيارات، أو في مواقف السيارات، أو جمع أصناف محددة من القمامة كالزجاج والبلاستيك والكرتون. (المصدر: انظر ص ١٩، خطة أو سلو للعمل، عن جريدة النهار، ٣١/١٠/١٩٩٧).



## قراءة نقدية

## ميثاق حقوق الطفل العربي

زياد ماجد - باحث، بيروت

ينطلق إعلان ميثاق حقوق الأطفال العربي من جملة قضايا، اعتُمدت ثوابت ثقافية وقومية ووطنية، تتقاطع جميعها في اعتبار الأطفال رجال المستقبل ونساء، المقبلين على تحديات الذود عن تاريخهم ووجدان أمتهم. من هنا، وتسليماً لكون واقع العناية بهؤلاء الأطفال لا يتناسب والآمال المعقودة عليهم، في حاضرهم ومستقبلهم، فإن مندوبي الدول العربية وضعوا مجموعة مبادئ وأهداف ووسائل، لتمثل ما يتطلعون اليه على صعيد الطفولة. كما تصوّروا آليات عمل مشترك، لترجمتها ووضعها موضع التنفيذ. هنا عرض للميثاق وقراءة أولية نرجوها للمقارنة وفتح باب النقاش.

## المبادئ

أ - على المستوى الأول كما طرحه نص الميثاق، (مستوى "المبادئ") ثمة أنماط ثلاث:

١ - المنطلقات الأساسية: وفيه سبع مواد تركّز على تنمية الطفولة تنمية شاملة، والتزام ذلك دينياً وعائلياً ومجتمعياً وحكومياً، والتمسك بتطبيق الإعلان العالمي لحقوق الطفل.

٢ - الحقوق الأساسية للطفل العربي: ويتضمن سبع مواد أيضاً تشكل محور الميثاق، وفيها حق الطفل في التنشئة والرعاية الأسرية الملبية حاجاته البيولوجية، والنفسية، والروحية، والاجتماعية، والأمنية، والسكنية، وحقه في أن يُعرّف باسم وجنسية منذ ولادته. وحقه في التعليم المجاني في مرحلتي ما قبل المدرسة والتعليم الأساسي، لينشأ على التفكير العلمي وحب العمل، والإسهام في "حياة مجتمعه وأمته". وحقه في الخدمة الاجتماعية المتكاملة، التي تشمل الشرائح والقطاعات كافة. وحقه في رعاية الدولة وحمايتها من الاستغلال الجسماني والروحي، وتنظيم عمله على نحو لا يؤذي نموه أو يضر بصحته، وتقديم ما يحتاج إليه في حال الكوارث. وحقه في التفتح على الإنسانية جمعاء وقضاياها. كل ذلك مع

إيلاء الطفل المعاق أولوية في الكثير من هذه المجالات.

٣ - صون الحقوق وضبط المناهج: من خلال تشريعات تلتزم هذا الميثاق في جميع الدول العربية، وبرامج تنمية وقائية، ومبادئ تكاملية عادلة تدم الفجوات في مجال تنمية الطفولة في ما بين الأقطار العربية من جهة، وداخل كل قطر عربي من جهة ثانية.

## ميثاق حقوق الطفل العربي

صدر هذا الميثاق عن جامعة الدول العربية (الأمانة العامة، والإدارة العامة للشؤون الاجتماعية، والأمانة الفنية لمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب).

أبواب الميثاق:

- المبادئ (المنطلقات الأساسية، الحقوق الأساسية للطفل العربي، صون الحقوق وضبط المناهج).

الأهداف:

- المتطلبات والوسائل.

- العمل العربي المشترك في مجال تنمية ورعاية الطفولة.

- أحكام عامة:

يطلب الميثاق من مؤسسة نور الحسين، عمان الأردن . ص.ب. ٩٦١١٨٨ عمان ١١١٩٦، الهاتف: ٦٨٧٠٣٧ (٩٦٢٦)، الفاكس: ٦٠٦٩٩٤

## الأهداف

ب - على المستوى الثاني (مستوى "الأهداف") يطمح الميثاق إلى تحقيق هدف يعتبره الأسمى، وجوهره ضمان تنشئة الأجيال العربية على نحو يؤمن مستقبلها الزاهر وإيمانها بعقائدها ومبادئها، وانتمائها إلى الإنسانية في سلوكها الفردي والجماعي. وتحت هذا الهدف الأسمى تندرج خمسة أهداف أخرى، تركّز على ما ورد في "المبادئ"، وفيها تأمين حياة الأسرة ورعاية الدولة لها، وتوفير فرص العمالة المنتجة، وتقديم الرعاية الصحية الكاملة للطفل العربي وأمه، وإقامة نظام تعليمي متطور، يوفر شروط التنمية للجميع من دون تمييز، وتأسيس خدمة اجتماعية متقدمة تشمل مختلف الشرائح، الفقيرة منها على نحو خاص، وضمان حق المعوقين في الاندماج الاجتماعي، وإتاحة الفرص للموهوبين في صقل مواهبهم.

## المتطلبات والوسائل

ج - على المستوى الثالث (مستوى "المتطلبات والوسائل") يتطرق الميثاق عبر النقاط الست عشرة إلى جملة سبل يمكن اعتمادها لتجسيد "المبادئ" وتحقيق "الأهداف". وهي بمعظمها تدور حول توفر الإرادة السياسية، لجعل التنمية أولوية، ورعاية الطفولة أساساً لتطور المجتمع، وإنشاء لجان للطفولة في كل قطر عربي تقوم بالدراسات والمسوحات، وتضع الخطط المتكاملة لتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتدريب الكادرات المتخصصة في مجالات رعاية الطفولة والأمومة، وتعزيز مجالات التربية "لطفل ما قبل المدرسة"، ومراجعة البرامج والمناهج التربوية، وتوفير الموارد البشرية والمادية بغية تطويرها، وإقامة شبكة من المؤسسات يمكن أن توصل الخدمات إلى الأطفال الفقراء في بيئاتهم، ودعم المؤسسات القائمة، وتنظيم الإدارة للتكيف مع متطلبات الخدمات، وتأمين المشاركة

الأسرية والشعبية في صوغ البرامج، ونشر الوعي وتأصيله لدى الأهل والأسر كافة، وتنقية ما تقدمه وسائل الإعلام من برامج، والاستعانة بها لبث الثقافة التنموية الصالحة للأطفال. واعتبر الميثاق كذلك، أن التشريعات والقوانين المتعلقة بضمان حقوق الأطفال والأسر، وحمايتهم من الحرمان على أشكاله، وضمان حقوقهم المعيشية والاجتماعية الأساسية، تشكل الإطار الحاضن لكل ما سبق.

### العمل العربي المشترك

د - على المستوى الرابع (مستوى "العمل العربي المشترك") يقترح الميثاق تعاوناً عربياً عبر إنشاء منظمة عربية للطفولة، وصندوق عربي لتنمية الطفولة، ومؤسسة لأدب الأطفال وصحافتهم، وتوحيد المصطلحات والنظم الدراسية، وتعزيز الصناعات المتصلة بتنمية الطفولة، وإقامة الأنشطة التنافسية المختلفة بين الأطفال. كما يقترح الميثاق تخصيص الأطفال العرب في المهجر بجهود خاصة، ويؤكد الأهمية القصوى لرعاية الطفل الفلسطيني في الأرض المحتلة وخارجها دعماً له ولقضية شعبه، ويختتم بالدعوة إلى تكثيف الحضور العربي في المحافل الإنسانية الدولية المهتمة بتنمية الطفل ورعايته.

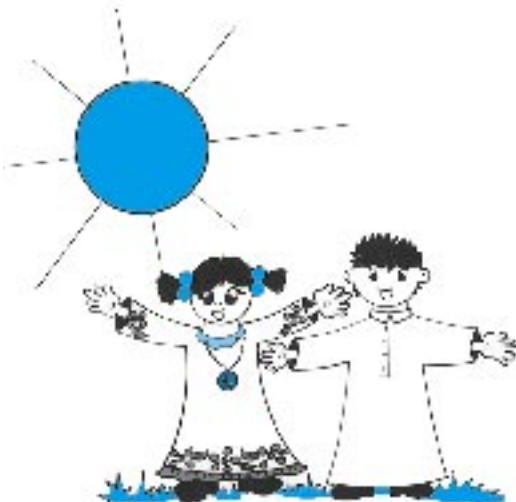
### أحكام عامة

هـ - أما في الختام، فثمة "أحكام عامة" تدعو الدول العربية إلى اتخاذ الخطوات الكفيلة بتحقيق أحكام هذا الميثاق، وتقديم التقارير إلى جامعة الدول العربية عن سير هذه الأحكام وما تصادفه من عقبات، على أن يكون كل ما دُكر نافذاً منذ لحظة إقراره في مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب.

### ملاحظات على هامش الميثاق

وإذا كان هذا الميثاق، بما فيه من

مضمون حقوقي وآليات عمل، يجسّد إطاراً مهماً للإنطلاق نحو تطوير واقع الأطفال في العالم العربي، فإن بعض الملاحظات واجبة على هامشه. فعلى صعيد المضمون، ثمة تناقضات تعكس ربما المنحى التوفيقي الذي اتخذه الميثاق بين المفاهيم الدينية الإسلامية من جهة، والحقوق المدنية المتأتية من القوانين الوضعية، من جهة ثانية، بحيث يجري التأكيد - إن في المدخل إلى نص الميثاق أو في عدد من بنوده - على اعتبار الولاء الديني ركيزة تضاف إليها الولاءات القومية والوطنية والاجتماعية، وعلى الإنطلاق من قيم الدين من أجل تعميم "الفضائل" على المجتمع والناس. يُفرضي هذا الأمر إلى بروز مفارقات من نوع عدم الغوص في المسائل التي قد تتعارض فيها أحكام الشرع مع حقوق متعارف عليها عالمياً، لجهة "حرية التفكير والوجدان والدين" (كمثل المادة ٤١ في اتفاقية حقوق الطفل)، أو لجهة عدم تعريف الطفل عمرياً (في حين أن الاتفاقية الدولية في مادتها الأولى تعتبره من لا يزال تحت سن الثامنة عشر) " ما لم يبلغ سن الرشد قبل ذلك بموجب القانون المنطبق عليه". علماً أنّ الشرع قد يميز في هذه الحال بين الذكر والأنثى. ويستتبع ذلك طرح قضية الزواج وسنّه وتعدّد الزوجات وقضايا الطلاق وعلائق الأسر ومسائل الميراث. ورغم كون الميثاق يذكر في نقطته السابعة ضمن



"المنطلقات الأساسية" التزامه بالاتفاقية العالمية كاملة، غير أنه في ذكره جزء مما تضمنته وعدم ذكر جزء آخر، ما يشير إلى محاولة تجنّب بعض القضايا التي قد تطرح أفكاراً خلافية من وجهة نظر دينية، كمثل "الاستغلال الجنسي للأطفال" و"المعاملة في المسائل الجزائية" و"الحياة الخاصة" (الواردة كمواد في الاتفاقية الدولية).

على الصعيد السياسي العام، ثمة أبعاد مهمة في الميثاق. أولها، إفراده بنداً خاصاً يعتبره "أهمية قصوى" للطفل الفلسطيني في الأرض المحتلة أو خارجها، بهدف دعمه ودعم نضال شعبه. وثانيها، التوجه إلى "الأطفال العرب في المهجر" وإيلاؤهم اهتماماً، تأكيداً على انتمائهم وارتباطهم بأمتهم. ثالثها، حثّ الدول العربية على التنسيق وتبادل الدعم، بهدف التطور والتنمية الشاملة وردم الهوات القائمة بينها. ولهذه الأبعاد في الأساس ممهّدات وردت في المدخل إلى الميثاق عبر إظهار البعدين السياسي والوجودي لنضال العرب ضد "الاستعمار الاستيطاني الصهيوني"، وضد "الغزو الفكري والثقافي" (وإن لم يتوضّح غزو من بالتحديد!).

أما على الصعيد الإجرائي، فمع أهمية ما نص عليه الميثاق من إشكال عربي مشترك، يبقى أنه ركّز بشكل خاص على "الدول" بمعنى الحكومات. ومع التسليم بضرورة ذلك، غير أنه من المفيد أيضاً التشديد على الأطر الشعبية الممكن إيجادها لتأمين تواصل أكثر عمقاً، يرافق البنى التنسيقية الرسمية والمؤسسية.

وختاماً، لا بد من القول أنّ المستقبل لا يبني من دون الجهود الصادقة الهادفة إلى تنمية الإنسان ومجتمعه. عسى أن يكون هذا الميثاق إسهاماً حقيقياً في هذه التنمية، وخطوة على درب الاستنهاض لجيل المستقبل، وللمستقبل القريب. ■

ولكن أين «مصلحة الطفل الفضلى» في كل هذا؟

## تشغيل الأطفال



إعداد شيرين صيقل  
مع الياس سحاب وغانم بيبي

تشير التقديرات الجديدة لمكتب الإحصاء التابع لمنظمة العمل الدولية، إلى أن عدد الأطفال العاملين بين الخامسة والرابعة عشر، يرتفع إلى ١٢٠ مليوناً على الأقل، وتوجد الغالبية العظمى من هؤلاء الأطفال العاملين في الدول النامية في إفريقيا وآسيا وأميركا اللاتينية. غير أن جيوباً صغيرة من تجمعات الأطفال العاملين يمكن أن توجد في عدد من الدول الصناعية. والحقيقة أن إحصاءات الطفولة العاملة ذات طبيعة زئبقية، ليس فقط بسبب الصعوبات التي تحيط بإعداد التقارير عن عمالة الأطفال، بل أيضاً بسبب الخلافات الموجودة في تحديد مفهوم الطفل، وعماله الطفل وتشغيل الأطفال.

### ما هي عمالة الأطفال؟

لقد استقر التعامل الدولي بموضوع الأطفال العاملين مؤخراً على التمييز بين أنواع "مقبولة" وأنواع "غير مقبولة" من عمالة الأطفال.

ذلك أن النظر إلى الأعمال كافة التي يقوم بها الأطفال على أنها غير مقبولة بالمقدار نفسه، إنما يؤدي إلى تشويش الصورة والتقليل من شأن المشكلة، مما يخلق بالنتيجة صعوبات إضافية على طريق وضع حدٍّ للإنتهاكات. ومن هنا تبرز أهمية التمييز بين أصناف العمل النافعة والأصناف غير المقبولة، والإعتراف بأن قسماً كبيراً من عمل الأطفال يقع في المنطقة الرمادية الممتدة بين طرفي الصورة.

وقبل عقد من الزمن، قرّرت اليونيسف اعتبار عمل الأطفال استغلالياً إذا ما اشتمل على:

- أيام عمل كاملة للطفل في سن مبكرة جداً.
- ساعات عمل طويلة.
- أعمال مجهدة من شأنها التسبب في توترات جسدية أو اجتماعية أو نفسية لا مبرر لها.
- العمل والعيش في الشوارع في

وإحساسهم بالمسؤولية، كما يحجب الفوائد التي يمكن لأعمال معينة أن تؤمنها لتطور الأطفال. وفي الوقت الذي يعتبر فيه مفهوم الطفولة في التشريع الدولي ذا طبيعة إشكالية، فإن تنشئة الطفل باعتباره رجلاً صغيراً هي مشكلة موازية. لذلك فإن من الأهمية بمكان ملاحظة المجالات التي تختلف فيها تجارب الأطفال وحاجاتهم عن تجارب وحاجات الكبار. إن توضيح هذه المظاهر المتميزة للطفولة، أمر ضروري لتقدير مفاعيل العمل في مجال الطفولة.

### حقائق

- يصل عدد الأطفال العاملين في جميع أنحاء العالم إلى ٢٥٠ مليون طفل.
- من بين ١٩٠ مليون طفل عامل (بين ١٠ و ١٤ عاماً) يعمل ثلاثة أرباعهم (حوالي ١٣٨ مليون طفل) ستة أيام في الأسبوع، ويعمل نصفهم (٩٥ مليون طفل) تسع ساعات في اليوم.
- يزداد باطراد عدد الأطفال العاملين في الولايات المتحدة الأميركية وأوروبا (٥,٥ مليون طفل بين الثانية عشر والسابعة عشر، في الولايات المتحدة وحدها).
- في تقديرات "تحالف جنوب آسيا المناهضة لعمالة الأطفال" أن ٥٥ مليون طفل يعملون في الهند وحدها، أي ما يوازي عدد سكان المملكة المتحدة.

(عن: "Christian Aid News", Oct. 1997)

### من هو الطفل؟

يختلف تحديد عمر الطفل باختلاف القوانين. وقد حددت اتفاقية حقوق الطفل سقف عمر الطفل بالثامنة عشر. أما اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ١٣٨ فقد رسمت هذا السقف عند حدود الخامسة عشر. وتختلف حدود سن الأطفال العاملين بين عمل وآخر، وبين بلد وآخر. وتحدد القوانين المصرية الحد الأدنى لسن الطفل العامل باثنتي عشرة سنة، والحد الأدنى في الفلبين هو ١٤ سنة، وفي هونغ كونغ ١٥ سنة.

وفيما يتعلق بمفهوم الطفولة، فإن قيم النخبة في الشمال والجنوب، وقيم الطبقة الوسطى والقيم الغربية، تعتبر عمالة الأطفال انحرافاً عن الطفولة الطبيعية، وتحول هذا المفهوم إلى أداة لتحديد نموذج سائد يعتمده صانعو القرار. غير أن هذا المفهوم المثالي للطفولة، كمرحلة عمرية تصل إلى الثامنة عشر مكرسة للدراسة واللعب، من غير مسؤوليات اقتصادية، هو مفهوم ضعيف الصلة بالحياة الفعلية لمعظم أطفال العالم. كما أن هذا المفهوم يحجب استقلالية الأطفال العاملين

ظروف قاسية .

• أجر غير كاف.

• مسؤوليات زائدة عن الحد

الطبيعي.

• عمل يحول دون الحصول على

التعليم.

• أعمال يمكن أن تحط من كرامة

الأطفال واحترامهم لأنفسهم،

كالاستعباد والاسترقاق والاستغلال

الجنسي.

• الأعمال التي يمكن أن تحول دون

تطورهم الإجماعي والنفسي الكامل.

## متى يصبح عمل الطفل مشكلة

إن مدى تأثير العمل على نمو الطفل

هو المعيار الرئيسي لتحديد متى يصبح

العمل مشكلة. فقد تنطوي الأعمال غير

المؤذية للكبار على أذى شديد للأطفال.

ونذكر فيما يلي بعض الجوانب الخاصة

بنماء الطفل التي يمكن أن تتعرض

للأذى بسبب العمل:

• **النمو الجسدي**، بما في ذلك صحته

العامية، والتناسق العضوي، والقوة،

والبصر، والسمع.

• **التطور المعرفي**، بما في ذلك القدرة

على القراءة والكتابة، والحساب،

وتحصيل المعارف الضرورية لحياته

اليومية.

• **التطور العاطفي**، بما في ذلك

## عمالة الأطفال في البلاد العربية

خلاصة دراسة للدكتور نادر الفرجاني

نظرت الدراسة إلى عمالة الأطفال من زوايا ثلاث للرفاه

الاجتماعي: رفاه الطفل، ورفاه البيئة الاجتماعية المحيطة به (العائلة

والوحدات الإنتاجية التي تستخدم الأطفال) ورفاه المجتمع المحلي

ككل. ويعتمد كل واحد من هذه الصعد الثلاث من الرفاه الاجتماعي

على الوضع العام للحالة الاجتماعية - الاقتصادية.

وهكذا، فإن استئصال ظاهرة عمالة الأطفال يعتمد على تطوير

حالة اجتماعية متقدمة تتفاعل فيها كل العوامل وتتكامل، لاستبعاد

الحاجة إلى عمالة الأطفال.

لقد كانت المعلومات عن عمالة الأطفال في معظم الدول العربية

شحيحة، وغير وافية بمقتضيات الدراسة العلمية. وتبرز المعلومات

في مجال تحديد حجم الظاهرة، ويصبح أثرها أشد إيلاماً في

مجال التحديد التفصيلي للعناصر المكونة للظاهرة، ونتائجها

وأثارها.

لقد قدر عدد الأطفال العاملين في القطاع الاقتصادي في الدول

العربية بحوالي عشرة ملايين: ستة ملايين صبي، وأربعة ملايين

فتاة. وتميزت الدراسة بين عمل الطفل داخل البيت وخارجه. ويُنظر

إلى العمل خارج المنزل باعتباره الأكثر صعوبة والأشد خطورة

بالنسبة للأطفال.

وفي مجال تفصيلي آخر، تبين أن النسبة الأعلى لعمالة الأطفال

في القطاع الاقتصادي، هي في المناطق الريفية (أعلى مما في

المناطق المدنية) خاصة بالنسبة للفتيات. ويتناقض هذا الفارق في

حالة العمل خارج المنزل، خاصة بالنسبة للصبيان، الأمر الذي

يشير إلى أن "الوزن الحقيقي للنظام البطريكي التقليدي" يمثل

عنصراً حاسماً من عناصر ظاهرة عمالة الأطفال. كما كشفت

الدراسة أنه يمكن اعتبار المساهمة في النشاط الاقتصادي أشد

فائدة، على الصعيد الاجتماعي، من الحرمان المزدوج من التعليم

والعمل. ويعاني قطاع واسع من الأطفال العرب، من هذا الحرمان

المزدوج، الذي يعتبر أفسى من المصاعب التي يمثلها الانخراط المبكر للأطفال في شؤون الحياة. تعتبر نسبة الصبيان في القوة العاملة أعلى من نسبة الفتيات. ومن المؤكد أن انخراط الأطفال في التعليم يُضيق بشكل حاسم انخراطهم المبكر في العمل. كما بينت النتائج أنه كلما انخفض المستوى التعليمي للعائلة، زادت احتمالات عمالة الأطفال. وفي مجال الجهود المبذولة، لاستئصال أو لجم ظاهرة عمالة الأطفال، راجعت الدراسة الاتفاقيات الدولية والعربية. وتبين أن لب المشكلة لا يكمن في التشريعات والقوانين، بل في الظروف الاجتماعية غير المناسبة، وعجز الحكومات عن مراقبة الموضوع، ووضع القوانين موضع التنفيذ.

يتبين في كل ما ورد أعلاه، أننا بحاجة إلى حركة اجتماعية مثلثة الأبعاد، خاصة على صعيد الدولة والمنظمات الأهلية والقطاع الخاص. مع تحديد واضح لدور كل من هذه القطاعات في هذا المسعى. فيتحدد دور الحكومة بتفعيل وتنفيذ القانون، وأداء دور رأس الحربة في سياق النمو الاجتماعي والاقتصادي. وبما أنه من غير المتوقع قيام القطاع الخاص بأي دور اجتماعي مهم في المرحلة الراهنة، تبقى الآمال معلقة على المنظمات الأهلية، بصفتها حركة اجتماعية فعالة، تعكس بصدق وشفافية، تطلعات الجماهير، وتدافع عن قضاياها بفعالية.

إن الهدف بعيد المدى للتوصيات، هو استئصال ظاهرة عمالة الأطفال. أما الهدف متوسط المدى فهو حماية الأطفال العاملين وعائلاتهم والمجتمع ككل، قدر الإمكان، من الآثار السلبية لانخراطهم المبكر في قوة العمل. وفي هذا المجال، قُدمت المقترحات في خمسة حقول متداخلة: زيادة المعرفة، زيادة الوعي والاهتمام، تأمين الحماية والرعاية للأطفال العاملين، رفع مستوى التشريع والنظم، وإتاحة فرص التعليم والضمان الاجتماعي للفقراء. ■

(المصدر: Report on the Seminar of Child Labour in the Arab Countries. Arab Council for Childhood and Development. ILO, 1993.)

## عن عمالة الأطفال في مصر\*

### الوضع القانوني:

ينظم قانون العمل رقم ١٢٧ لسنة ١٩٨١ تشغيل صغار السن في مصر، ويقضي بالتحريم الكامل لتشغيل الأطفال حتى سن ١٢ سنة. وبصدور قانون الطفل رقم ١٢ لسنة ١٩٩٦، عدّل الحد الأدنى لسن العمل إلى ١٤ سنة. ويجيز هذا القانون إلحاق المتسربين من التعليم بالتدريب المهني في سن ٢١ سنة. وتمتد حماية قانون العمل إلى صغار العاملين حتى سن ١٧ سنة، فيحرم تشغيلهم في الأعمال الخطرة أو الشاقة أو الضارة. ويصدر وزير القوى العاملة والهجرة قرارات بتحديد الأعمال المحظورة. كما ينظم قانون العمل ظروف تشغيل صغار السن وأوقاته، فيحظر تشغيلهم فيما بين الساعة مساءً والسادسة صباحاً. كما لا يجيز تشغيل الصغار أكثر من ست ساعات يومياً. ويفرض القانون غرامات مالية على من يخالف هذه الأحكام.

### الوضع بالأرقام: تزايد عمالة الأطفال

تشير إحصاءات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء إلى تزايد مطرد في حجم الظاهرة، فقد ارتفع معدل عمل الأطفال الذين يتراوح أعمارهم بين ٦ - ١٢ سنة من ٣,٥٪ (١٩٧٩) إلى ٥,٣٪ (١٩٨٠) وإلى ٧٪ (١٩٨٤) تبعاً إلى حجم قوة العمل (٦ سنوات فأكثر). وبلغ عدد الأطفال العاملين الذين يقل سنهم عن ١٢ سنة ١,١٠٤,٠٠٠ طفل، كما بلغ عدد من يقل سنهم عن ١٥ سنة ١,٤٧٢,٦٠٠ طفل (حسب إحصاءات ١٩٨٤). وتشير إحصاءات عام ١٩٨٨ إلى عدد مقارب، إذ بلغ ١,٣ مليون طفل عامل. يعمل من بينهم ٧٨٪ في القطاع الزراعي، و٩٪ في قطاع التصنيع والورش، و٥٪ في قطاع الخدمات و٩٪ في قطاعي البيع والبناء. وفيما يتعلق بالحالة التعليمية: لا يشمل الإحصاء التعليمي من هم أقل من ١٠ سنوات (١٨٪)، وبلغت نسبة الأميين ٥٠٪، ومن يقرأ ويكتب ١٩٪، ومن حصل على تعليم يقل عن الإعدادية ١٣٪. وتزيد نسبة عمالة الإناث في الريف (٤٧,٩٪) عنها في الحضر (٣٠,٥٪) حسب تقديرات عام ١٩٨٨.

### الأسباب: الفقر، والفشل في التعليم

أظهرت الدراسات أن أهم هذه الأسباب هي العامل الاقتصادي والعامل التعليمي (أي الفشل في التعليم والرغبة في تعلم حرفة واكتساب مهارة عملية). ويشير البحث كذلك إلى تعرض الأطفال إلى مخاطر وأضرار جسيمة في مواقع العمل التي تفتقد الحماية والوقاية.

### مبادرات

تُرَكِّز جهود التوعية التي تبذلها منظمة اليونيسف على المناشدة بتطوير السياسات والبرامج لمعالجة جذور ظاهرة عمالة الأطفال، مع الاهتمام والتركيز على ضمان حق التعليم ودعم الدخل المالي للأسر الفقيرة. وتبذل المنظمة جهوداً مكثفة بالتعاون مع الأجهزة الحكومية والجمعيات الأهلية للتوعية بطبيعة هذه الظاهرة والآثار المترتبة عليها. وقد أسهمت هذه الجهود في ازدياد الاهتمام العام بظاهرة عمالة الأطفال والدعوة إلى معالجتها.

وشكّلت لجنة استشارية علياً كُلفت وضع استراتيجية على المستوى القومي، للحد من الظاهرة، ولمعالجة العوامل التي تسهم في إيجادها بالتعاون مع منظمة العمل الدولية، أقامت بالتعاون مع المنظمة الكشافية بالاسكندرية مشروعاً لخدمة ورعاية الأطفال العاملين في أحد المواقع الصناعية. كما قرر المجلس القومي للطفولة والأمومة تنفيذ مشروع تجريبي بالتعاون مع مركز دراسات الطفولة الدولي في باريس، في مدينة الحرفيين، لمواجهة مشكلة عمالة الأطفال وتقديم الرعاية لهم. ■

\* راجع ملف عمالة الأطفال، اليونيسيف - مصر.

احترام الذات، والإرتباط الأسري، ومشاعر الحب وتقبل الآخرين.

• التطور الاجتماعي والأخلاقي، بما في ذلك الشعور بالانتماء لجماعة، والقدرة على التعاون مع الآخرين، والقدرة على التمييز بين الصواب والخطأ.

### كم عدد الأطفال العاملين؟

لا أحد يعرف ذلك تماماً. فممنظمة العمل الدولية - وهي مصدر رئيسي للمعلومات في ذلك - ترى أن البيانات الإحصائية المتوافرة غير كافية إلى حد كبير، وتعوزها المصادقية. كما ترى المنظمة أن كثيراً من التعقيدات تحيط بعملية جمع البيانات نفسها. ويساعد مسح محدود أجرته منظمة العمل الدولية في الأونة الأخيرة، على إيضاح بعض المشكلات في هذا المجال، حيث يظهر المسح أن عدد الأطفال العاملين في العالم يبلغ ٧٣ مليون طفل، أي ما يعادل ١٣٪ من مجموع الأطفال بين سن ١٠ و١٤ سنة.

وتعود محدودية المسح إلى عدة أسباب منها: أن كثيراً من الحكومات امتنعت عن الإستجابة، ولم يشمل المسح الأطفال العاملين في الدول الصناعية. كما أنه لم يُحتسب ملايين الأطفال العاملين ممن يُعتقد بأنهم دون العاشرة من العمر، ولا أولئك الذين يعملون في القطاع غير الرسمي أو يجمعون بين الدرس والعمل في الوقت نفسه. فضلاً عن ذلك، فإن المسح لم يشمل الفئة الكبرى من العمال المهنيين، أي أولئك الذين يشتغلون في الخدمة المنزلية، ومعظمهم من البنات، سواء كانوا يعملون في خدمة أهاليهم، أو خادماً في منازل الآخرين.

إن عملية الحصول على بيانات دقيقة يمكن الاعتماد عليها عن عمل الأطفال، تظل محدودة في بعض الحالات، بسبب



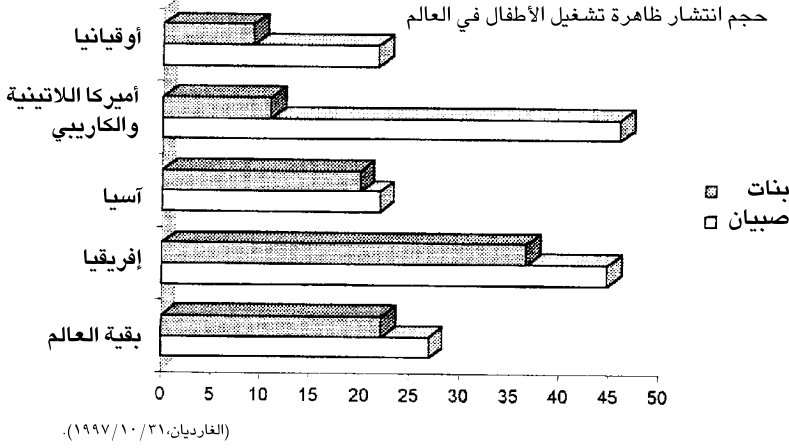
## حقائق

○ يعيش ٦٠ مليون طفل في العالم (على الأقل) على خط الفقر المدقع، الذي يحدد بدخل لا يتجاوز الدولار الواحد في اليوم.

○ ينمو الأطفال العاملون بوتيرة أبطأ من أطفال المدارس، وهم أقصر وأخف وزناً من أطفال المدارس. وهناك مليون طفل في آسيا ضحايا لتجارة الجنس. ويعمل أطفال في الثالثة من عمرهم بصناعة أعواد الثقاب (الكبريت).

(“Christian Aid News”, Oct. 1997.)

## حجم انتشار ظاهرة تشغيل الأطفال في العالم



## أشكال عمالة الأطفال

يمكن تقسيم المظاهر الكثيرة لعمالة الأطفال إلى سبعة أنواع رئيسية، لا يختص أي منها بإقليم أو آخر بعينه من أقاليم العالم. هذه الأنواع هي الخدمة المنزلية، والعمل الإيجاري والإسترقاقي، والإستغلال الجنسي التجاري، والعمل الصناعي والزراعي، والعمل في الشوارع، والعمل العائلي وعمل البنات.

## الخدمة المنزلية

يشكّل الأطفال العاملون في المنازل الفئة الأكثر إهمالاً في العالم، مما يجعلها جديرة بالدراسة والاعتبار قبل غيرها من الفئات. ومع أن العمل المنزلي ليس خطراً بالضرورة، بيد أنه قد يكون كذلك في معظم الأحيان. إذ يمكن أن يكون الأطفال الخدم هم الأكثر عرضة للأذى والأكثر تعرضاً للإستغلال. كما أنه من الأصعب توفير الحماية لهم قياساً بغيرهم. ويتلقى هؤلاء في العادة أبخس الأجر، وقد لا يتلقون أي أجر على الإطلاق، كما أن ظروف عملهم في الغالب مرهونة تماماً برغبات وأهواء مخدميهم، الذين لا يحسبون أي حساب لحقوقهم القانونية. وهم محرومون من الدراسة واللعب والنشاط الاجتماعي،

اتساع نطاق عمل الأطفال. كما أدت الإضطرابات السياسية وانتشار فيروس نقص المناعة المكتسبة (فيروس الإيدز) في البلدان الإفريقية إلى الاعتماد المتزايد على عمل الأطفال.

وإذا ما نظرنا إلى ما وراء هذه الصورة العريضة، فإن الحاجة قد أصبحت ماسة للتوصل إلى إحصاءات دقيقة عن مدى انتشار عمالة الأطفال، وفقاً للتعريفات المتفق عليها عالمياً لعمالة الأطفال. ولا بد للحكومات والمنظمات غير الحكومية والمؤسسات الدولية أن تعمل يداً واحدة لإنجاز هذه المهمة الهائلة.



للطفل الحق بالحماية من أداء أي عمل خطير

(عن: ملحق النهار "حقوق الناس". جو رحيم، كانون، ١٩٩٧).

ما تذهب إليه السياسات الرسمية في إنكار وجود مثل هذا العمل، مما يؤدي بالتالي إلى عدم شموله بالمسوحات، أو بالإشارة إليه في الإحصاءات الرسمية. ومن الممكن اكتشاف أعداد الأطفال العاملين غير المدرجين في البيانات الرسمية، إذا ما افترضنا أن الأطفال الذين يلتحقون بصفوف الدراسة، وأولئك الذين لا يذهبون إلى المدرسة، هم في عداد العاملين بصورة أو بأخرى. وسيزيد مثل هذا الافتراض عدد الأطفال العاملين في الهند وحدها بحوالي ٩٠ مليون طفل، معظمهم من البنات. ومع استحالة إعطاء رقم صحيح أو نهائي، فمن الواضح أن أعداد الأطفال العاملين على النطاق العالمي تصل إلى مئات الملايين.

إن عمل الأطفال قد تزايد بصورة جوهريّة في بلدان وسط وشرقي أوروبا، نتيجة للإنتقال المفاجئ من الاقتصاد المخطط مركزياً إلى اقتصاد السوق. وكذلك الأمر، فقد أسهم نمو قطاع الخدمات والسعي نحو توفير قوة عمل أكثر مرونة في البلدان الصناعية - كما هو الحال بالنسبة للمملكة المتحدة والولايات المتحدة - في

## عن تشغيل الأطفال في لبنان

### السياسة الوطنية والحكومية: التشريع والتطبيق

أصدر لبنان وطبق قانونه الخاص بالعمل منذ الثالث والعشرين من أيلول/سبتمبر ١٩٤٦. إلا أن الفصل المتعلق بتشغيل الأطفال، المؤلف من خمس مواد، لم يعرف أي تعديل، حتى الرابع والعشرين من تموز/يوليو ١٩٩٦، بموجب القانون رقم ٥٣٦. وقد ورد في حيثيات وضرورات هذا التعديل، توقيع لبنان لاتفاقية حقوق الطفل في ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩١. وشمل التشريع الخاص بتشغيل الأطفال، النقاط الأربع التالية:

أ - الحد الأدنى لسن تشغيل الأطفال، بشكل عام.

ب - الحد الأقصى المسموح به لساعات التشغيل.

ج - ظروف عمل الأطفال.

د - الوظائف الممنوعة، إلا في حال توفر شروط معينة.

وقد تركز التعديل القانوني بشكل أساسي، على تحديد الحد الأدنى لسن تشغيل الأطفال، الذي رفع الحد الأدنى من ثمانية سنوات، إلى ثلاث عشرة سنة. أما الحد الأقصى لساعات العمل، فقد تحدد بسبع ساعات يومياً، مع فاصل للراحة ساعة كاملة، عندما تتعدى ساعات العمل الأربع يومياً. كما يمنع تشغيل الأطفال بين الساعة مساءً والسادسة صباحاً. ويمنع القانون تشغيل الأطفال، قبل إجراء كشف طبي يثبت صلاحية الطفل الصحية للقيام بالعمل الذي سيؤكل إليه. على أن يتم إعادة الكشف الصحي سنوياً، حتى يبلغ الطفل الثامنة عشر من عمره. ويمكن إلغاء الشهادة الصحية في أي لحظة يثبت فيها عجز الطفل صحياً عن القيام بالعمل الموكل إليه. ويمنع تشغيل الأطفال دون السادسة عشر، في الأعمال التي تشكل، بطبيعتها، خطراً على الحياة والصحة والأخلاق، بسبب الظروف التي تحيط بهذا العمل. وتتم مراجعة دورية للقائمة التي تحدد هذا النوع من الأعمال الخطرة. كما يحظر تشغيل الأطفال في أعمال صناعية، أو في أعمال مرهقة صحياً أو مؤذية، قبل بلوغ الخامسة عشر. كذلك تجرى حالياً مراجعة تحديد هذا النوع من الأعمال.

سمح القانون لمؤسسات الرعاية الاجتماعية التي تؤمن للأطفال تخصصاً مهنيّاً، أن يكون لها نظامها الخاص. ولكن عليها تقديم برامجها، ونوع التخصصات التي تؤهل لها الأطفال، وساعات العمل فيها وظروف العمل، للإقرار من قبل لجنة من وزارتي العمل والصحة. ويحظر على أرباب العمل، ذكوراً وإناثاً، إذا كانوا عازبين أو مطلّقين، ان يساكنوا الأطفال العاملين لديهم. كما يحظر القانون على المحكومين بعقوبات أو بالسجن، تشغيل أطفال لديهم. وفي حال مخالفة قانون العمل الخاص بالأطفال، تفرض عقوبة على رب العمل وعلى والدَي الطفل أو المسؤولين عنه. ولا يسمح للعمال الذين لم يتموا الثامنة عشر من عمرهم، بالانضمام إلى نقابات العمال. أما القوانين المتعلقة بالحد الأدنى للأجور، فلا تطبق إلا على العمال الذين تجاوزوا العشرين من العمر.

ويشار هنا إلى أنّ مسؤولية تطبيق هذه القوانين منوطة بوزارة العمل والشؤون الاجتماعية، من خلال مفتشي العمل. علماً بأنّ تطبيق مهمة الرقابة هذه، يتطلب عدداً هائلاً من المفتشين، وبأن واقع الحال يشير إلى أنّ العدد الفعلي للمفتشين ضئيل، إضافة إلى أنّ الظروف الحالية لا تحمي الأطفال العاملين، سواء في مجال الرواتب أو الانضمام إلى نقابات العمال، أو تحديد عدد ساعات العمل أو تأمين الضمان الصحي والاجتماعي.

نصف عدد الأطفال العاملين (٥٠٪) يعملون بدافع من الحاجة المادية. ويعمل ٣٣٪ منهم بدافع الحصول على الخبرة المهنية. بينما ينخرط ١٤٪ من الأطفال في العمل بسبب الرسوب في الدراسة.

وتزداد نسبة الأطفال العاملين بدافع الحاجة المادية في إحصاءات أخرى إلى ٦٢٪، وهو على كل حال السبب الأكثر شيوعاً لعمالة الأطفال في كل أرجاء الدنيا، وقد ضاعفت الحرب الأهلية في لبنان بشكل خاص، مع تدهور النقد الوطني، الحاجة المادية التي تدفع إلى تشغيل الأطفال. ■

(المصدر: "التقرير الوطني عن عمالة الأطفال في لبنان"، إعداد هيفاء حمدان، الجمهورية اللبنانية وزارة العمل: منظمة العمل الدولية - البرنامج الدولي للقضاء على تشغيل الأطفال، ١٩٩٧ " IPEC ").

الأطفال المسجلون لدى صندوق الضمان الاجتماعي (١٩٩٧)*	رواتب الأطفال العاملين (١٠ - ١٤ سنة)	توزيع الأطفال العاملين (١٠-١٤) حسب القطاع الصناعي	توزيع الأطفال العاملين (١٠-١٤) سنة) حسب المهنة الرئيسية	توزيع الأطفال العاملين (١٠ - ١٤ سنة) حالة التشغيل (١٩٩٦)
<ul style="list-style-type: none"> <li>٢٦٪ فقط منتسبون للضمان الاجتماعي (١٠ - ١٤ سنة)،</li> <li>٦٠٪ فقط منتسبون للضمان الاجتماعي (١٥ - ١٩ سنة)،</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>٣٥٪ ثلث الحد الأدنى،</li> <li>٤٠٪ بين ثلث وثلثي الحد الأدنى،</li> <li>٢٥٪ فوق ثلثي الحد الأدنى،</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>٤٦,١٪ الصناعة والتعدين والنقط،</li> <li>٣١٪ التجارة والصناعة،</li> <li>١٠,٩٪ الزراعة،</li> <li>تتوزع باقي النسب على أعمال البناء والخدمة المنزلية والخدمات الاجتماعية والصحية وخدمة الفنادق والمطاعم والتعليم.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>تتوزع النسبة الأكبر من الأطفال العاملين على:</li> <li>صناعات التعدين وورش التصليح (٣٣٪)،</li> <li>الحرف اليدوية (٢١٪)،</li> <li>مجال المبيعات (٨,٨٪).</li> <li>وتتوزع النسب الأخرى على أعمال البناء ومهن لم يتقنوا مهارات القيام بها.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>٨٢,٣٪ يعملون لقاء أجر،</li> <li>٦,٨٪ مع عائلاتهم بلا أجر،</li> <li>٦,٦٪ بالسخرة بلا اي أجر،</li> <li>٤,٣٪ يعملون لحسابهم الخاص،</li> </ul>

\* هذه النسب تحرم عدداً كبيراً من الأطفال الرعاية الصحية، التي تتضاعف أهميتها عندما نعلم ان معظم مواقع العمل لا تتوفر فيها أصلاً الشروط الصحية القانونية. وهذا يتيح لنا القول إن الأطفال العاملين في لبنان هم قطاع من اليد العاملة، لا يتمتع برعاية وهم معرضون لكل أنواع الاستغلال.

بيد أنه موجود في أنحاء أخرى من العالم أيضا. ففي البرازيل، على سبيل المثال، يمكن تتبع العمل الإجباري في مشاريع تجهيز الفحم في مينايس غيرايس وباهيا، إلى مزارع قصب السكر في إسبيريٲو، وشمال شرقي البلاد. وفي

موريتانيا، ما زال ألوف الأطفال يولدون عبيدا كل عام. فبالرغم من أن القوانين الرسمية حظرت الإستعباد عام ١٩٨٠، فإن هذا التقليد المتوارث ظل قائماً. إذ ما زال ٤٠٠ ألف من الأفارقة السود يعملون عبيداً لدى أسيادهم من البربر، سواء كان ذلك بصورة رسمية أم غير رسمية.

### استغلال الأطفال في

#### تجارة الجنس

تُصعب الطبيعة السرية لاستغلال الأطفال جنسياً من مهمة جمع البيانات الموثوقة عن تجارة يصل حجم التداول فيها إلى بلايين الدولارات. بيد أن المنظمات غير الحكومية النشطة - التي تتابع هذه التجارة ميدانياً -

تقدر عدد البنات اللواتي يجري إغواؤهنّ أو إجبارهنّ سنوياً على الانخراط في هذا الشكل من العمل الخطر - الذي يقارب العبودية - بـ "مليون" بنت في العالم على الأقل. ◀

في جنوب آسيا شكلا شبه مؤسسي يعرف باسم "استرقاق الأطفال". بموجب هذا النظام، يرهن الآباء والأمهات أطفالهم، الذين غالباً ما يكونون في الثامنة أو التاسعة، لدى أصحاب المصانع أو وكلائهم، مقابل

ومن الدعم العاطفي من قبل الأهل والأصدقاء. وهم عرضة للإساءة الجسدية والجنسية. فهل هناك أي وضع أسوأ من هذا الذي يعرض طفل الخامسة إلى مثل هذه المعاناة وسط جمع، غالباً ما يكون من الغرباء الذين يظهرون له العداة؟

إن طبيعة الخدمة المنزلية بحد ذاتها تعني أن أولئك القائمين بها بعيدون تماماً عن أنظار العالم الخارجي، ولا تتوافر لهم أية حماية من الإساءات. وكما لاحظنا، فإن هذه العزلة تجعل من الصعب التوصل إلى تقديرات صحيحة عن عدد الأطفال المنخرطين في هذا المجال. ومع هذا، يمكن لعمليات المسح المطيئة أن تعطينا فكرة، ولو بسيطة، عن حجم هذه المشكلة وأبعادها.

### العمل القسري

#### والاسترقاق

يتسم كثير من أشكال عمل الأطفال المنتشرة في مختلف أنحاء العالم بأنه "قسري"، ذلك لأن الأطفال يروّضون

على قبول الظروف المعيشية التي تفرض عليهم، وعلى عدم مقاومتها.

إن أوضاع بعض الأطفال تتجاوز كثيراً مجرد القبول بالظروف السيئة. إذ يجد هؤلاء أنفسهم أسرى لحالة من العبودية الفعلية. واتخذت هذه المسألة



رزمة اليوتيسيف (بنان) ١٩٩٥

بعض القروض الصغيرة. وفي العادة، تعجز حياة الرق التي يعيشها هؤلاء الأطفال، مهما طالت، عن سداد حتى جزء من الدين. يُنسب هذا النوع من العبودية الفعلية للأطفال إلى الهند ونيبال وباكستان.

# خرافات عن عمالة الأطفال!

"فيتور" فتى في الثانية عشرة من عمره، صعقه التيار الكهربائي إثر ملامسته عن غير قصد أحد أسلاك الكهرباء ذات التوتر العالي، عندما كان يشغل خلاطة إسمنت في أحد مواقع البناء، فأرداه قتيلًا. "فيتور" واحد من ملايين الأطفال الذين يعملون في ظروف محفوفة بالمخاطر في الدول النامية. عاش فيتور في البرتغال وعمل في شركة إنشاءات يملكها والده. إن عمالة الأطفال، كما يصفها تقرير اليونيسيف عن "وضع الأطفال في العالم ١٩٩٧"، هي مشكلة معقدة وغالباً ما يساء فهمها وتحاك حولها خرافات تحول دون التوصل إلى حلول شافية لها. التقرير التالي يناقش هذه الخرافات في محاولة لتبديدها.

العائلات، فإن هؤلاء الأطفال ما كانوا ليتعرضوا للأذى أثناء ممارستهم العمل، لو لم يكن هناك من يتوافر لديه الإستعداد والقدرة على استغلالهم".

إن هناك عدداً من الإجراءات التي يمكن القيام بها فوراً لتخفيف وقع الفقر، وحماية الأطفال وأسره من الاستغلال. إن إيجاد مشاريع مدرة للدخل، ووضع خطط للإقراض، يمكنها التخفيف من بعض أعتى أنواع الضغوط التي تمارس على الفقراء، تماماً مثلما يمكن أن يفعله توفير الخدمات الأساسية كالمياه المأمونة والرعاية الصحية والتعليم. وليس ثمة شك في أن التعليم هو المفتاح لإبعاد الأطفال عن العمالة الخطرة.

## ٢. خدعوك فقالوا: إن الأطفال في الدول النامية يعملون غالباً في إنتاج السلع الاستهلاكية!

ثمة تصور آخر يشوه صورة عمالة الأطفال، ألا وهو أن الأطفال في البلدان النامية يعملون بشكل رئيسي في إنتاج سلع استهلاكية، مثل الملابس واللعب للمستهلكين في الدول الغنية. والواقع أن أقلية صغيرة من الأطفال هي التي تعمل في قطاع التصدير. بينما يعمل عدد أكبر بكثير في أعمال كتلك التي تقوم بها الطفلة ماريانا ذات السنوات العشر، مثل بيع العلكة في شوارع ليما/بالبيرو المزدهمة بحركة المرور الكثيفة.

## ١. خدعوك فقالوا:

### الأطفال يعملون في البلدان الفقيرة فقط!

أولى الخرافات تقول إن الأطفال يعملون في البلدان الفقيرة فقط. وهذا القول مجاف تماماً للحقيقة، ذلك أن الأطفال يعملون في مختلف بلدان العالم، الغنية منها والفقيرة، على الرغم من أن الظاهرة الأكبر لعمالة الأطفال موجودة في العالم النامي.

لا يمكن الجزم بأن أنواع العمل كافة خطيرة. إن طبيعة العمل الذي يمارسه الأطفال والظروف التي يعملون فيها، وليس العمل في حد ذاته، هي التي تقرر مدى خطورة العمل. ففي البلدان الصناعية، يُرجح أن يُستغل أطفال الأقليات العرقية أو جماعات المهاجرين في أعمال محفوفة بالمخاطر أكثر من سواهم، كما يشير التقرير. ففي الولايات المتحدة على سبيل المثال، تنحدر نسبة كبيرة من الأطفال العاملين في الزراعة من عائلات مهاجرة أو أقليات عرقية. وقد كشف مسح جرى في عام ١٩٩٠ للأطفال الأميركيين من أصل مكسيكي، أن نصفهم كان يعمل في حقول لم تجف عنها آثار المبيدات الفطرية، وأن أكثر من ثلث هؤلاء الأطفال قد تعرض للرش بالمبيدات.

## ٢. خدعوك فقالوا: القضاء على استغلال

### الأطفال مستحيل بغير القضاء على الفقر!

وفي معرض دحضه لخرافة ثانية، يقول التقرير بأن القضاء على عمالة الأطفال الخطرة يجب أن لا ينتظر حتى يتم القضاء على الفقر، حتى ولو أن الفقر، وبخاصة استغلال الفقر، يعتبر عاملاً مهماً في استغلال الأطفال في أثناء العمل. يضيف التقرير "مهما بلغت شدة الفقر بين



لا تحمّلوا  
(عن "لنا حق"، اليونيسيف)

الملابس في بنغلادش، إثر طردهم من المصانع فور تطبيق العقوبات. إذ أدى الطرد إلى انخراطهم في أعمال أشد قسوة وسوءاً، مثل ممارسة البغاء.

تطالب اليونيسف باستراتيجية شاملة لمنع عمالة الأطفال المحفوفة بالمخاطر، عبر توفير التعليم الإلزامي للأطفال وتشغيل الآباء والأمهات. ومع أن هناك حاجة لعمل المزيد، فقد تم إنجاز الكثير على طريق القضاء على عمالة الأطفال الخطرة والآثار المدمرة التي سببتها. إن برنامج "بروجيتو أكس" Projeto Axe في البرازيل هو أحد البرامج المبتكرة الناجحة لمحو الأمية وتعليم المهارات للأطفال الذين يعملون ويعيشون في الطرقات في بلدة سلفادور. يقول مؤسس البرنامج سيزار دي فلوريا لاروكا: "إن أهم شيء هو استشارة الطفل وتشجيعه على أن يحلم ويتمنى، وتوفير عدد من الفرص الملائمة له حتى يتمكن من تحقيق أحلامه".

إنّ برنامج دعم الجهود المبذولة للقضاء على عمالة الأطفال يتصدى لمشكلة استغلال الأطفال في صناعة لف السجاير في ولاية تاميل نادو في الهند، حيث يعمل معظم الأطفال في هذه الصناعة لتسديد ديون والديهم. ولهذا فقد ركز البرنامج على توفير مصادر جديدة أقل جشعاً لتوفير قروض للأسر الفقيرة.

وعلاوة على ذلك، اعترف موظفو البرنامج بأن أفضل بديل لعمالة الأطفال هو توفير تعليم مدرسي نوعي، وثيق الصلة بحاجات المجتمع والأطفال. وهو العنصر الذي ظل غائباً في كثير من البلدان. لذلك اضطلع البرنامج بمهمة إعادة تدريب معلمي المدارس الابتدائية لتعزيز مشاركتهم وزيادة حماسهم لاستخدام أساليب جديدة، مستفيدين من الطريقة البسيطة المعروفة باسم "التعليم المرح".

وهناك مشاريع أخرى تهدف، على وجه التحديد، إلى إطلاع وسائل الاعلام على مختلف جوانب مشكلة عمالة الأطفال، وحشد الدعم لها. فمنذ عام ١٩٨٩، على سبيل المثال، شرعت مجموعة تعرف باسم "مجموعة التأييد الإعلامي" في العمل في الفلبين في إشراك التلفزيون والصحافة، في الجهود المبذولة لحماية الأطفال. وقد أفادت هذه المجموعة من النجاح الذي حقته منظمة شعبية مجتمعية، استخدمت حملات مبتكرة لوضع قضية بغاء الأطفال في باغسانجان، على جدول الأعمال الوطني والدولي.

أجل، يقوم الأطفال بسلسلة كبيرة من الأعمال المختلفة خارج قطاع التصدير، شأنهم في ذلك شأن ماريا. وقد كشفت دراسة أجريت في بنغلادش عام ١٩٩٥ عن ٣٠٠ نوع من الاعمال التي يقوم بها الأطفال، تراوحت بين نقل الطوب وتكسير الحجارة، وبين البيع في الشوارع وجمع الأسماك. وإن الغالبية العظمى من الأطفال يعملون لصالح أسرهم أو في الزراعة، أو يختفون في البيوت بعيداً عن أنظار مفتشي العمل الرسميين.

فلو سلّمنا بالفكرة القائلة إن أكثر الأطفال تعرضاً للاستغلال هم جميع الأطفال العاملين في قطاع التصدير الصناعي، فإننا سنكون قد أسأنا إساءة بالغة إلى الغالبية العظمى من الأطفال الذين يرزحون في الخفاء تحت وطأة العمل المضني في مجالات أخرى، كما يقول التقرير.

#### ٤. خدعوك فقالوا: الطريقة الوحيدة لمواجهة عمالة الأطفال هي مقاطعة المستهلكين للسلع التي ينتجها الأطفال!

هناك خرافة أخرى مرتبطة بهذه الفكرة، ألا وهي أن الطريقة الوحيدة لمواجهة عمالة الأطفال تكمن في فرض عقوبات حكومية، ومقاطعة المستهلكين للسلع التي ينتجها الأطفال. وهي إجراءات طبقتها بلدان متطورة. إن مثل هذه الإجراءات الحازمة ستؤثر في

قطاع الإنتاج التصديري فقط، وهو أصغر جزء من مشكلة عمالة الأطفال المتشعبة الجذور. إن العقوبات والمقاطعة هي أدوات حادة تلحق ضرراً أكثر مما تحقق فائدة، إذ من شأنها طرد الأطفال من أعمالهم، بدون أن توفر لهم ولعائلاتهم سبلاً أخرى للعيش ولتحسين حياتهم. يتفحص التقرير التأثير الناجم عن التلويح بالقيام بإجراء واحد فقط. استشهد التقرير "بلائحة هاركين" - في الولايات المتحدة الاميركية - وما أحدثته من أضرار في حياة ألوف الأطفال المشتغلين في صناعة



نا فوق طاقتنا  
سيف، رسم بهجت عثمان)

## العمل في المزارع والمصانع

يعمل الأطفال في الأشغال كافة، إذ يُكفّفون في نقل معاجين الزجاج الملتهبة، المثبّثة على أطراف قضبان حديدية، لا تزيد المسافة بينها وبين أجسامهم الغضة عن قدمين. كما يقومون بسحب الزجاج المصهور من الأفران الملتهبة - التي تصل درجة حرارتها إلى ما بين ١٥٠٠ و ١٨٠٠ درجة مئوية - بأيديهم التي تكاد تلامس النار بسبب قصر أذرعهم.

ليست هذه سوى صورة لمصنع الحلقات الزجاجية في فيروز أباد في الهند، الذي يصل عدد العاملين فيه إلى قرابة ٥٠ ألف عامل، ربعهم من الأطفال دون سن الرابعة عشر.

ثمة أطفال يعملون في ظروف محفوفة بالمخاطر في أنحاء العالم كافة، حيث يشتغلون في صناعات كثيرة ومختلفة، ابتداءً بالصناعات الجلدية في منطقة نابولي في إيطاليا، وانتهاءً بصناعات الطوب البدائية في كولومبيا والبيرو، التي تشغل أطفالاً لم يبلغوا الثامنة بعد. وفي مواقع أخرى، يجري استغلال الأطفال في عمليات تعدين تعتبر شديدة الخطورة حتى بالنسبة للكبار بمقاييس العالم الصناعي. ومثال ذلك، ما يحدث في مناجم التنقيب عن الماس والذهب في ساحل العاج وجنوب إفريقيا ومناجم الفحم في كولومبيا. وفي العادة، لا يتوافر لهؤلاء الأطفال الحد الأدنى من إجراءات وأجهزة السلامة أو الحماية من غبار الفحم الذي يتنشقونه طوال الوقت.

## عمل الأطفال في الشوارع

على عكس الأطفال العاملين في الخدمة المنزلية، يعمل الأطفال في أماكن ظاهرة للعيان تماماً، في شوارع المدن الكبرى والبلدان في العالم النامي. تراهم في كل مكان، ينادون على

## عن عمالة الأطفال في المغرب

قامت السيدة مليكة بن راضي، أستاذة القانون في جامعة الرباط، بدراسة عن عمالة الأطفال في المغرب، في العام ١٩٩٣. وبناء على استبيان أعدته بعض الجمعيات التعاونية، وقد حدّدت المشكلات كما يلي:

١- سياسات تربية عرجاء،

٢- التزايد السكاني،

٣- انتشار البطالة.

أظهرت النتائج أن أكثر الصناعات استخداماً لعمالة الأطفال بكثافة هي صناعة السجاد والفخار. ويُسقطب الأطفال عادة من بيوت فقيرة، ويتعرضون للأخطار والمخاطر الصحية، فضلاً عن أنهم ينتزعون الفرص من العمال الكبار.

وتسعى التجربة المغربية إلى كبح جماح ظاهرة عمالة الأطفال، بتوسيع فرص التعليم للصغار، ورفع مستوى وعي الرأي العام بالمشكلة، من خلال وسائل الإعلام. وقد شدّدت الدكتورة مليكة على حق التعليم لشدة ارتباطه بحقوق الأطفال المتضمنة في مواثيق حقوق الإنسان التي تنص على هذا الحق وحق الطفل بالتمتع بطفولته. وأخيراً، تلاحظ الدكتورة مليكة أن "عمالة الأطفال هي مشكلة لن تحلها الدراسات والندوات، بل إرادة سياسية، يدعمها القطاع الأهلي".

(المصدر: ILO 1993: Arab Council for Childhood and Development, Report on the Seminar of Child Labour in the Arab Countries.)

## التجارة.

إن الأضرار الجسدية والنفسية التي يلحقها الاستغلال الجنسي التجاري بالأطفال يجعله من أكثر أشكال عمل الأطفال خطورة. ومهما كانت الأجور التي يتقاضاها هؤلاء مرتفعة، وساعات العمل قليلة، فإن الأطفال الذين يُستغلون جنسياً يتعرضون يومياً للمخاطر الصحية، بما في ذلك الأمراض النفسية، والإصابة بنقص المناعة المكتسبة (الإيدز)، والأمراض التناسلية، وحالات الحمل غير المرغوب فيه، والإدمان على المخدرات. فضلاً عن ذلك، يصبح هؤلاء رهائن لواقع مشوّه، يسود فيه العنف وفقدان الثقة بالآخرين، والإحساس بالعار والنبذ من قبل المجتمع. تصف فتاة سنغالية - في الخامسة عشر من العمر - معاناتها الناجمة عن الاستغلال الجنسي قائلة: "لا تختلف نظرة المجتمع إلينا عن نظرتهم إلى المنبوذين. فليس هناك من يريد أن يتعرف إلينا، أو أن يُشاهد برفقتنا".

وكثيراً ما يُستغل الصبيان في تجارة الجنس أيضاً.

أما ما تنشره وسائل الإعلام العالمية عن بغاء الأطفال في البلدان النامية، فعادةً ما يتطرق إلى الحديث عن الظاهرة التي أصبحت اليوم معروفة باسم السياحة الجنسية، إذ يسافر الباحثون عن "اللذة المريضة" من سكان البلدان الغنية، ومعظمهم من الرجال، إلى أماكن مثل البرازيل وجمهورية الدومينيكان وتايلاند وغيرها، بحثاً عن المتع الجنسية عند شركاء من الأطفال.

لا يجوز أن يغيب عن بالنا أيضاً، أن آلاف الفتيات الصغيرات في العديد من بلدان العالم يعملن على إشباع رغبات الرجال من سكان البلد نفسه، ومن الخلفيات الاجتماعية والاقتصادية كافة. كما أن بغاء الأطفال منتشر أيضاً في البلدان الصناعية، إذ يُعتقد أن في الولايات المتحدة وحدها ما لا يقل عن ١٠٠ ألف طفل مستغلين في هذه

بضاعتهم في الأسواق، يتدافعون في وسط زحمة حركة المرور، يعرضون بضاعتهم في الباصات والقطارات، وأمام الفنادق والمخازن التجارية.

ليس الشارع بالنسبة لهؤلاء سوى مكان عمل محفوف بالمخاطر، غالباً ما يتهدد مصير الأطفال، وحتى حياتهم. إذ من الممكن أن يُقتلوا على أيدي مرتكبي الجريمة المنظمة، أو من قبل الآخرين من صغار السن، أو حتى من قبل الشرطة. يقوم كثيرون أيضاً بأعمال مشروعة في الشارع ليعيلوا أنفسهم أو عائلاتهم. وفي الغالب، ينتمي هؤلاء إلى الأحياء الفقيرة والمناطق السكنية المكتظة، حيث يسود الفقر والأوضاع العائلية الصعبة، وتزدحم المدارس المهلهلة بالصغار، ولا يجد الأطفال مكاناً آمناً يلعبون فيه. وقد تزايدت أعداد هؤلاء الأطفال في الأماكن التي تشهد نزاعات مسلحة، مثل فريتاون، عاصمة سيراليون، والعاصمة الليبيرية منروفيا، حيث يفقد الأطفال معيولهم وينهار الاقتصاد وتتمزق الروابط الاجتماعية.

### العمل لدى العائلة

يعتبر عمل الأطفال في الزراعة والأشغال المنزلية لدى عائلاتهم الشكل الأكثر شيوعاً من أصناف العمل التي يمارسونها. فمعظم الأسر في أنحاء العالم كافة تنتظر من أطفالها الإسهام في الأعمال المنزلية، سواء كان ذلك بالمشاركة في إعداد الطعام، أو نقل الماء وشراء الطعام، أو رعي الماشية، ورعاية الأطفال الأصغر سناً، أو الخروج إلى الحقول للقيام بالأعمال الأكثر مشقة.

يمكن لمثل هذا النوع من الأعمال أن يكون مفيداً، إذا ما اقتصرت مشاركة الأطفال على قدرٍ معقول من الأشغال المنزلية، أو إنتاج الغذاء للاستهلاك المنزلي، وبعض النشاطات المدرّدة للدخل. كما أن مثل هذه المشاركة تخلق لديهم

الإحساس بقيمتهم وأهميتهم.

بيد أن مشاركة الأطفال في أشغال العائلة ليست مفيدة على الدوام. وعلى العكس من ذلك، فقد يستنزف العمل الأسري جهود الأطفال، ويضطرهم أحياناً إلى قضاء ساعات طويلة بعيداً عن مستلزمات الدراسة، ويعرقل نمو أجسامهم الغضة. كما يمكن لمثل هذا اللون من العمل أن يحرم الأطفال من التمتع بحقوقهم، ومن الفرصة الكاملة للنماء.

### عمل البنات

تتعرض البنات العاملات لكافة المخاطر التي يتعرض لها الصبيان تقريباً. ومع ذلك، فثمة مشكلات إضافية بالنسبة للبنات تتراوح ما بين الضغوط الجنسية التي يتعرضن لها من أصحاب العمل، وحرمانهن من التعليم. ولا يمكن لأية استراتيجية تهدف إلى مكافحة عمل الأطفال أن تشق طريقها إلى النجاح ما لم تأخذ بعين الاعتبار هذه المخاطر الخاصة التي تواجهها البنات.

إن البنات والنساء يحملن على كاهلهن - كما تورد التقارير السنوية عن وضع الأطفال في العالم - الأعباء الثقيلة، ويتحملن أصناف سوء المعاملة التي تعكس حالة عدم المساواة التي يواجهنها في مناحي الحياة كافة، وفي بلدان العالم أجمع.

تفيد تقارير منظمة العمل الدولية أن ٥٦٪ من العاملين حالياً في العالم النامي ممن تتراوح أعمارهم ما بين ١٠ و ١٤ عاماً هم من الصبيان. بيد أننا لو أحصينا أعداد الفتيات غير المسجلات، ممن يؤدّين عملاً أو آخر كالخدمة المنزلية، والعناية بشؤون البيت لتمكين الأهل من القيام بأعمالهم المدفوعة الأجر، فإن الحصيلة ستشير بالتأكيد إلى زيادة عدد البنات العاملات نسبةً إلى الصبيان، ناهيك عن أن البنات يعملن - في المعدل - لفترات أطول من الصبيان، ويتحملن عبئاً مزدوجاً، حيث يؤدّين مهام عملهن خارج المنزل، ثم يعدن إلى البيت ليجدن الأعمال المنزلية بانتظارهن.



## لماذا العرض والطلب؟

تقف أسباب عديدة معقدة وراء ظاهرة عمل الأطفال، وهي ذات سياقات خاصة، وتنتج عن التداخل بين عوامل الاقتصاد الكبير (الماكروي) والاقتصاد الصغير (الميكروي)، والعوامل البيئية والاجتماعية والثقافية والسياسية. كما تعود أسباب الإقبال على طلب عمالة الأطفال إلى طواعيتهم الملحوظة، وإمكانية تلقيهم أجراً منخفضاً، ونقص ضمان حقوق الأطفال العاملين، وأحياناً إلى صغر حجمهم الذي يؤهلهم لأعمال تتطلب دقة شديدة. أما كثرة عرض عمل الأطفال فلها علاقة بالفقر والإنكسار، والخدمات التربوية المحدودة، والنقص في آليات الضمان الاجتماعي، ومواصفات أسواق العمل التي تفضل عمالاً من سن معينة وجنس محدد، وضغوط النزعة الاستهلاكية. وفيما يلي عرض موجز لعوامل العرض والطلب:

## الانتشار الواسع للفقر وعدم المساواة

من الثابت أن الانتشار الواسع للفقر هو السبب الرئيسي الذي يدفع الأطفال في دول الجنوب إلى العمل. ويعود هذا الانتشار إلى عدم المساواة في البنية الأساسية للمجتمع في مجال الحصول على خدمات مثل التعليم، والصحة، وأنظمة الضمان الاجتماعي. إن الأزمات الاقتصادية، وما ينتج عنها من إصلاحات اقتصادية ترضخ لاقتصاد السوق، مما يؤدي إلى استفحال هذا الخلل في بنية المجتمع.

تتخذ حكومات عديدة خطوات تصحيحية، تتضمن عادةً رفع أسعار البضائع، وتقليص القطاع العام، وتراخياً في قانون العمل، بما في ذلك إلغاء الحد الأدنى للأجور. وينخفض الإنفاق الحكومي على التعليم والصحة والضمان الاجتماعي، وتضغط البنية التحتية على القدرة الشرائية المعيشية.

يضاف إلى ذلك أن "تدويل" الإنتاج أدى إلى طلب هائل على العمالة الرخيصة، وغير الخاضعة للنظم والقوانين. ويزداد الطلب على عمالة الأطفال، لتأمين الرفاه المعيشي وزيادة الدخل.

يفضل الكثير من أرباب العمل في الشمال والجنوب العمال الأطفال لأنهم أرخص، ولا يستطيعون تكوين النقابات أو الإنتساب إليها. ومن المتعارف عليه، أنه حيثما يشكّل العمال الأطفال نسبة عالية من قوة العمل، فإن الأجور المنخفضة التي يتقاضونها تشد إلى الأسفل مستوى أجور العمال الكبار. وهكذا يصبح الطلب على عمالة الأطفال، في مثل هذه الظروف، ظاهرة دائمة.

## الفقر المنزلي

تولد المداخل المادية المتدنية، للناس الفقراء، حاجة ماسة لمواجهة مصاعب العيش، حتى عندما تبدو مساهمة الأطفال في الدخل المنزلي تافهة، فإنها غالباً ما تكون أساسية. وعندما يضطر الأطفال بسبب ذلك إلى ترك المدرسة، ويتعرضون للحرمان من الرعاية الصحية، ونقص التغذية، أو يضطرون للارتباط بعقود عمل "استعبادية"، فإن كل ذلك يبدو أقل الشرور الممكنة.

## المواقف الاجتماعية

تبدو ضغوط الحياة الاستهلاكية، في الشمال والجنوب، سبباً لتشغيل الأطفال. فالدخل المادي للأطفال العاملين يسمح لهؤلاء الأطفال أو والديهم بشراء حاجات تدل على ارتقاء المستوى الاجتماعي أو بغرض التباهي الاجتماعي. وفي بعض المجتمعات، فإن عمل الأطفال الصغار مقبول أكثر من عمل النساء أو الفتيات الأكبر سناً من أولئك الأطفال. وقد يعمل بعض الأطفال من أجل تعزيز موقعهم في العائلة. كما يعتبر العمل بالنسبة لبعض الأطفال

ملجأً ومهرباً من استغلال أهليهم وإهمالهم لهم.

## التعليم وعمل الأطفال

تعتبر العلاقة بين عمل الأطفال وتعليمهم علاقة معقدة، ومتعلقة بمستوى التعليم وإمكانية الحصول عليه، والظروف الاقتصادية للعائلة، والموقف الاجتماعي من التعليم. فلأن عمل الأطفال يستلزم تركهم المدرسة، تبقى فرص التحصيل المادي في حياتهم متدنية، فيدوم الفقر ويتحول إلى دائرة مفرغة تضطر أولاد هؤلاء الأطفال عندما يكبرون إلى العمل أيضاً. وفي بعض الحالات، قد يشترك الأهل والأطفال في اعتبار التعليم مضيعة للوقت. أو قد يضطر الوالدان أحياناً إلى "التضحية" بتعليم واحد أو اثنين من أولادهم (البنات عادة) وإرسالهم إلى العمل للمساهمة في نفقات تعليم إخوتهم. وتعتبر المصاريف الدراسية، بالنسبة لبعض العائلات، بمثابة خسارة مباشرة (رسوم الدراسة والملابس والكتب) وغير مباشرة (خسارة مدخول عمل الأولاد المفترض)، الأمر الذي يجعل من زهاب الأطفال إلى المدرسة عبئاً ثقيلاً بالنسبة للوالدين. فضلاً عن أن الأطفال يمكن أن لا يلتحقوا بالمدرسة أصلاً، أو أنهم قد يتسربون منها (إلى العمل) لأسباب مختلفة مثل:

- نقص الموارد.
- سياسة المدرسة التي تخفق في مراعاة ظروف الفقر، وتطرد الأولاد الذين لا يرتدون الزي المدرسي أو الأحذية.
- المنهاج المدرسي الذي لا علاقة له بحياة الأطفال ومستقبلهم.
- إعادة الصف الدراسي نفسه، قد تكون مؤذية للأطفال نفسياً، أو مكلفة بالنسبة للعائلات الفقيرة.
- قد تكون لغة التدريس غير مفهومة





«إعلان كوندابور»

## الأطفال العاملون: لا تقاطعوا بضائعنا!

في اللقاء  
الدولي  
الأول  
للأطفال  
العاملين الذي  
انعقد في الهند  
أواخر ١٩٩٦،  
قدم مندوبو  
الأطفال  
العاملين  
النقاط  
العشر التالية

التي أصبحت تعرف باسم "إعلان كوندابور":

١. نريد الاعتراف بمشكلاتنا، ومبادراتنا، واقتراحاتنا، ومسيرتنا التنظيمية.
٢. نحن ضد مقاطعة البضائع التي ينتجها الأطفال.
٣. نريد الاحترام والأمان لأنفسنا، ولما نقوم به من عمل.
٤. نريد نظاماً تربوياً يتبنى حقيقة أوضاعنا، في منهجه ومضمونه.
٥. نريد تدريباً مهنياً مؤسساً على حقيقة أوضاعنا وعلى قدراتنا.
٦. نريد للأطفال العاملين أن يتمتعوا برعاية صحية جيدة.
٧. نريد أخذ رأينا في كل القرارات الخاصة بنا، على كل المستويات المحلية والوطنية والدولية.
٨. نريد التوجه إلى الأسباب الجذرية لوضعنا، ومعالجتها، وعلى رأسها الفقر.
٩. نريد إقامة نشاطات في المناطق الريفية، ولا مركزية في اتخاذ القرار، حتى يتوقف إجبار الأطفال على الهجرة.

١. نحن ضد الاستغلال في العمل، ولكننا مع العمل بكرامة، مع تحديد ساعات العمل لمنحنا الوقت الكافي للدراسة واللهو.

(المصدر: "The Hindu" February 2, 1997)

بالنسبة لأطفال الأقليات العرقية.  
• العقوبات الجسدية، أو الضرب المتكرر.

• قد يكون توقيت الدراسة غير متناسب مع أوقات عمل الأطفال (كما في الزراعة مثلاً).

• قد يكون موقع المدرسة بعيداً بالنسبة للأطفال، وقد يضاعف من هذه المشكلة غياب تسهيلات نقل الأطفال في المناطق النائية.

وتعاني الفتيات من ضغوطات عديدة في التعليم، ويعتبر الضغط عليهن للالتحاق بالعمل كبيراً في معظم أنحاء العالم. وحيث تشح الموارد المالية، يميل الأهل إلى الاعتقاد بعدم جدوى تعليم البنات. وقد يعتبر التعليم مصدراً لتهديد أخلاق البنات، أو عديم الجدوى، إذ يكفي أن تتعلم البنت كيف تصبح زوجة صالحة! وقد يعتبر بعض الأهل أن الالتحاق بالمدرسة لا يؤمن المصلحة الفضلى للبنت، لأنها قد لا تجد عملاً ولن تحصّد من التعليم إلا "الأوهام". وفي بعض المناطق يصبح العثور على زوج للفتاة المتعلمة أمراً صعباً. وقد يرى البعض أن التعليم يضيق الفرص أمام مستقبل الفتاة ولا يوسعها. وفي الأماكن التي يمارس فيها التمييز بين الجنسين في سوق العمل، فإن الرجال وحدهم - دون النساء - يمكنهم الحصول على وظائف بمرتبات جيدة، مما يدفع الفتيات إلى اعتبار أن لا فائدة ترجى من التعليم. ■

مراجع رئيسية: "وضع الأطفال في العالم"، اليونيسيف، ١٩٩٧. "عمل الأطفال: نحو إزالة الوصية"، جنيف، مكتب العمل الدولي، ١٩٩٦.

Marcus, Rachel; Harper, Caroline: "Small Hands Children in the Working World" SCF-UK, 1997. Bequele, A' Myers, W.E.: "First Things First in Child Labor", Geneva' International Labor Office, 1995.

مجموعة من الاتفاقيات الدولية لتنظيم عمالة الأطفال

## المسيرة التشريعية ١٩١٩-١٩٩٧

### ١٩٦٦: الميثاق العالمي للحقوق المدنية والسياسية

وتبنته الجمعية العمومية للأمم المتحدة عام ١٩٦٦، ولكنه دخل حيز التنفيذ في عام ١٩٧٦. يؤكد الميثاق على مبادئ الإعلان العالمي لحقوق الإنسان (١٩٤٨) بالنسبة للحقوق المدنية والسياسية، ويلزم الدول الموقعة باتخاذ الخطوات العملية التي تضمن تطبيق هذه الحقوق. وتنص المادة (٨) من الميثاق على أنه لا يجوز استعباد أحد أو إجباره على الخدمة أو الطلب منه القيام بالعمل القسري أو الإجباري. وصادقت ١٣٥ دولة على الميثاق حتى منتصف أيلول / سبتمبر ١٩٩٦.

### ١٩٦٦: الميثاق العالمي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

تبنته الجمعية العمومية للأمم المتحدة عام ١٩٦٦. دخل حيز التنفيذ عام ١٩٧٦. يعيد الميثاق تأكيد مبادئ الإعلان العالمي لحقوق الإنسان فيما يخص الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وتلزم المادة (١٠) الدول الموقعة على حماية صغار السن من الاستغلال الاقتصادي ومن تشغيلهم في أعمال تُلحق الأذى بأخلاقهم أو صحتهم أو حياتهم، أو يمكن أن تعيق نماءهم الطبيعي. كما تلزم الدول الأعضاء بوضع حد أدنى لسن العمل، يُمنع بموجبه تشغيل الأطفال تحت السن المحددة في عمل مأجور، تحت طائلة العقاب من قبل القانون. وصادقت على الاتفاقية ١٣٥ دولة في منتصف أيلول / سبتمبر ١٩٩٦.

### ١٩٧٣: إتفاقية منظمة العمل الدولية رقم (١٣٨) عن الحد الأدنى لسن العمل

تُبطل هذه الاتفاقية ما سبقها من الاتفاقيات النافذة في قطاعات إقتصادية محددة. وتُلزم هذه الاتفاقية الدول الأعضاء باتباع سياسات وطنية، تهدف إلى ضمان الإلغاء الفعّال لعمل الأطفال. وتنص، في هذا السياق، على وجوب عدم تشغيل أي طفل، في أي من القطاعات الاقتصادية، تحت السن المقررة لإنهاء الدراسة الإلزامية، وفي كل الأحوال ليس قبل إتمامهم الخامسة عشر. وحددت سن العمل في أي من المجالات التي يحتمل أن تُعرض الصحة أو السلامة أو الأخلاق للخطر، بثمانية عشر عاماً. صادقت على الاتفاقية ٤٩ دولة، حتى منتصف أيلول / سبتمبر ١٩٩٦.

### التوصية رقم (١٤٦) عن الحد الأدنى لسن العمل

تدعو دول العالم إلى رفع الحد الأدنى لسن العمل إلى ١٦ عاماً. ومع أنّ التوصية غير مُلزِمة من الناحية القانونية، إلا أنّها تشكّل نداءً قوياً إلى الدول الأعضاء للعمل وفقاً للتوصية.

شهد الموقف العالمي من مسألة عمل الأطفال منذ صدور أولى الاتفاقيات الدولية بهذا الخصوص عام ١٩١٩ - التي تناولت عمل الأطفال من منظور العمل المأجور في صناعات القطاع الرسمي - تطوراً ملحوظاً عبر السنين، وعلى نطاق واسع. وتستعرض الجردة المستقاة من «وضع الأطفال في العالم ١٩٩٧» ومصادر أخرى، التشريعات التالية علامات على الطريق في المسيرة العالمية الطويلة الهادفة لحماية الأطفال:

### ١٩١٩: الإتفاقية رقم (٥) بشأن الحد الأدنى لسن العمل (الصناعة)

جرى تبني هذه الاتفاقية في الجلسة الأولى لمنظمة العمل الدولية، حيث صادق عليها ٧٢ بلداً. وحددت هذه الاتفاقية سن الرابعة عشر باعتباره الحد الأدنى الذي يسمح بموجبه بتشغيل الأطفال في الصناعة. وشكّلت هذه الاتفاقية أول جهد دولي لتنظيم مشاركة الأطفال في قطاع العمل. وأتبعتها منظمة العمل بعدد آخر من الاتفاقيات الخاصة بالنشاطات الاقتصادية الأخرى.

### ١٩٣٠: إتفاقية منظمة العمل الدولية رقم (٢٩) الخاصة بالعمل القسري

توفر هذه الاتفاقية الأساس القانوني للقضاء على العمل القسري أو الإجباري في أشكاله كافة. ويعني تعبير " العمل القسري الإجباري " كل نوع من أنواع العمل أو الخدمة، يتم فرضه على أي شخص تحت التهديد بالعقوبة. وبلغ عدد الدول التي صادقت على الاتفاقية ١٣٩ دولة حتى منتصف شهر أيلول / سبتمبر ١٩٩٦.

على حق الطفل بالتعبير عن رأيه، وبوضع هذا الرأي موضع الاعتبار، والمادة ٢٨ على حق الطفل بالتعليم.

### ١٩٩٧: خطة أوسلو للعمل على الصعيد الدولي

عُقد في أوسلو بين ٢٧ و ٣٠ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٩٧، مؤتمر دولي حضره وزراء ومسؤولون نقابيون ومنظمات أهلية، من ٤٠ دولة، للتعجيل في اتخاذ خطوات عملية ضد استغلال الأطفال.

١- حث الدول على توقيع وتطبيق:

أ- الاتفاقية الدولية لحقوق الطفل.

ب- اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ١٣٨، لتحديد الحد الأدنى لسن عمالة الأطفال (حالياً ١٥ عاماً).

ج- الاتفاقية الجديدة لمنظمة العمل الدولية لحماية الأطفال العاملين (دون ١٨ عاماً) في الصناعات الخطرة.

٢- تخصيص مزيد من الموارد المالية للمشاريع التي تساعد الأطفال على الالتحاق بالمدرسة بدل العمل.

٣- تعويض العائلات بدل عمل أطفالها.

٤- محاربة الفقر عبر برامج تدعم النمو الاقتصادي والتعليم والصحة.

٥- مراجعة برامج التطوير الحالية، لتحسين نسبة الاستفادة من الموارد، وتحسين مردودها.

٦- تحسين أنظمة جمع ومراقبة المعلومات في الدول النامية، للتمكن من فهم ومعالجة أسباب عمالة الأطفال بفعالية أكبر. ■

وتعتبر الاتفاقية رقم (١٣٨) هذه التوصية، أكثر الاتفاقيات والبيانات العالمية الخاصة بعمل الأطفال شمولاً.

### ١٩٨٩: إتفاقية حقوق الطفل

تضم بين دفتيها، وبصورة متلاحمة ومتكاملة، مجموعة كاملة من الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، الخاصة بجميع فئات الأطفال، والتي تُعتبر حيوية لبقائهم، ونمائهم وحمايتهم، في حياة مجتمعاتهم. ونظراً لهذا الربط بين حقوق الأطفال، وبين بقائهم ونمائهم، فإن مواد الاتفاقية كافة تعالج - بالتالي - مسائل تتعلق بعمل الأطفال وأثره عليهم، في مجال التعليم، والصحة، والتغذية، والراحة والاستجمام، والضمان الاجتماعي، ومسؤوليات الآباء والأمهات. ويقضي أحد بنود الاتفاقية بأن يؤخذ بالاعتبار بصورة جازمة، كل ما هو أفضل لمصلحة الأطفال في الأعمال كافة، التي تتصل بهم. كما تعترف المادة (٣٢) بحق الأطفال في الحماية من الأشغال التي تهدد صحتهم أو تعليمهم أو نماءهم. وتفرض على الدول الأعضاء أن تضع حداً أدنى لسن العمل، وأن تحسّن ظروف العمل. صادقت على الاتفاقية ١٨٧ دولة، حتى منتصف أيلول / سبتمبر ١٩٩٦.

هناك مادة أخرى في اتفاقية حقوق الطفل، على علاقة بموضوع عمالة الأطفال، هي المادة ١٣. تنص هذه المادة على حق الطفل في الراحة والتهوية. وتطالب المادة ٣٥ الدول الموقعة بمنع بيع الأطفال والمتاجرة بهم من مكان الى آخر. أما المادة ٣٤، فتجبر الدول الأعضاء على حماية الأطفال من كل أشكال الاستغلال الجنسي. وتُحدد المادة ٣٦ واجبات الدول الموقعة بحماية الأطفال من كل أشكال الاستغلال. وتنص المادة ١٢

الاتفاقية ١٣٨	الاتفاقية ١١١	الاتفاقية ١٠٥	الاتفاقية ١٠٠	الاتفاقية ٩٨	الاتفاقية ٨٧	الاتفاقية ٢٩	البلدان	هذا الجدول يبيّن البلدان العربية الموقعة على الاتفاقيات ذات العلاقة بتشغيل الأطفال التالية: ٢٩: العمل القسري ٨٧: الحرية النقابية وحماية حق التنظيم ٩٨: مبادئ حق التنظيم والمفاوضة الجماعية ١٠٠: مساواة العمال والعمالات في الأجر عن أعمال متساوية ١٠٥: إلغاء العمل القسري ١١١: إلغاء التمييز في الاستخدام والمهنة ١٣٨: الحد الأدنى لسن العمل (عن: منظمة العمل الدولية)
						×	البحرين	
×	×	×	×	×		×	العراق	
×	×	×	×	×		×	الأردن	
	×	×	×		×	×	الكويت	
	×	×	×	×		×	لبنان	
						×	عمان	
	×						قطر	
	×	×	×			×	السعودية	
	×	×	×	×	×	×	سورية	
						×	الإمارات	
	×	×	×	×	×	×	اليمن	
٢	٨	٧	٦	٥	٣	١٠	المجموع	

## ما العمل؟

يمكن التمييز بين ثلاثة مواقف أساسية بشأن عمالة الأطفال. وتجتمع ملامح هذه المواقف الثلاثة عملياً في أسلوب عمل كل المؤسسات المعنية:

١- لا يجوز للأطفال أن يتقاضوا مالا لقاء مساعدة عائلاتهم في أعمال بيتية خفيفة، لأنه من المفترض أن يكون الأطفال منتسبين إلى المدرسة ومستمتعين بأوقات لهوهم، ولا يعملون.

٢- من غير المستحب أن يعمل الأطفال، إلا أن بعضهم يضطر لذلك لمساعدة عائلته في مواجهة متطلبات العيش، وزيادة دخل العائلة.

٣- ليس بالضرورة أن يكون عمل الأطفال غير مستحب، فهم يملكون مثل الكبار، الحق في العمل لقاء أجر.

وانسجاماً مع هذا الموقف الأخير، هناك اعتراف بالمظاهر الإيجابية لجزء من عمالة الأطفال. لذلك، تنصرف المداخلات إلى العمل على تحسين شروط العمل وحقوقه، بالنسبة لجميع العاملين (كباراً وصغاراً)، مع التشديد على حقوق العمال الصغار في بعض الحالات. وهذا هو موقف الحركات المناهضة لانتشار عمالة الأطفال في جميع أرجاء العالم.

ومن المفيد أن تؤخذ بالاعتبار، عناصر المواقف الثلاثة عند صياغة السياسات والبرامج التي تُعنى بمختلف حالات عمالة الأطفال.

## حلول مقترحة لعمالة الأطفال

١- قياس الأثر: لا بد من تقييم وتوثيق أثر التدخلات في مجال عمالة الأطفال، حتى نحقق المساهمة ببرمجة أكثر تحديداً وفعالية. وينطبق هذا على الأنواع التالية من التدخلات: المناصرة، رفع الوعي، دعم منظمات عمالة الأطفال كاستراتيجية لدعم الأطفال العاملين، التدخلات المبنية على أساس قانوني، تدخلات القطاع الخاص والتدخلات المتعلقة بالتجارة.

٢- مساهمة الأطفال العاملين: كل عمل يتم في مجال عمالة الأطفال، لا بد له من مراعاة تطلعات الأطفال العاملين وعائلاتهم، ومن أن يؤسس على مبدأ "المصالح الفضلى للطفل" وعلى تفهم عميق لتعقيدات أوضاع الأطفال العاملين.

٣- دمج الترابط بين الاقتصاد الكبير (ماكرو) والصغير (مايكرو) في البرمجة: تحتاج برمجة العمل على الحد من عمالة الأطفال، إلى توضيح الروابط بين العمل على مستوى الاقتصاد الصغير لتحسين ظروف الأطفال العاملين ومعالجة الأسباب المتعلقة بالمستوى المحلي، وبين العمل على مستوى الاقتصاد الكبير والتوجه نحو الأسباب الجذرية.

٤- دمج المقاربات: من أجل الوصول بالإنجازات إلى الحد الأقصى، ومحاولة تجنب الآثار السلبية غير المقصودة، لا بد لمحاولة تجريب أكثر من نوع من أنواع التدخل، ومن توضيح الروابط بين هذه الأنواع.

٥- المخاطر: لا بد من تطوير معيار أكثر دقة، خاصة في الإطار المحلي لتقييم للخطر على الأطفال الذين يمارسون أعمالاً مختلفة. وعلى هذا المعيار أن يراعي العاملين.

٦- تعريف الاستغلال: لا بد من

القيام بذلك محلياً، ولا بد لهذا التعريف من أن يشمل مسائل عديدة مثل: الرواتب، الظروف، ساعات العمل، حرية الاستقالة، مستوى المسؤولية الملقاة على عاتق الأطفال مقارنة مع مستوى نموهم، ولا بد للتعريف من أن يشمل أيضاً «عدم مراعاة حقوق الأطفال في القانون المحلي».

٧- مراجعة المسائل المؤسسية: للتعرف إلى طرق تحسين التنسيق بين مختلف العناصر ذات العلاقة بعمالة الأطفال، لا غنى عن تطوير التنسيق بين مختلف الوزارات، وبين الحكومة والمنظمات الأهلية من جهة والمنظمات المتجذرة في المجتمع المحلي من جهة ثانية، وذلك لتقرير وتنفيذ استراتيجيات أكثر فعالية.

٨- تقييم الأثر الاجتماعي: لا بد لتقييم الأثر الاجتماعي من أن يشمل تحليلاً لتأثير عمالة الأطفال كعنصر حاسم في مختلف فئات الأطفال. إن تطلعات الأطفال لتغيير أعباء العمل، لا بد من أن تشكل جزءاً مهماً من هذا التحليل.

٩- نشر الوعي: هناك ضرورة، في بلدان الشمال والجنوب، لنشر الوعي بتعقيدات مشكلات معينة. وتتضمن قائمة المواضيع المطلوب استهدافها: الأطفال العاملين، الأهل، أرباب العمل، فريق دعم من رجال القانون، صناع القرار والرأي العام.

١٠- البحث: هناك حاجة للبحث، في مناطق عديدة، ولا بد لهذا البحث من أن يستهدف موضوعاً محدداً، ولا يكون مقحماً في حياة الأطفال بطريقة لا مبرر لها. وتتضمن المواضيع الأساسية:

- ترسيخ مضامين أنماط وسياسات الاقتصاد الكبير (ماكرو).
- تقييم آثار السياسة الاجتماعية على مستوى الاقتصاد الكبير (ماكرو)، مثل أنظمة الضمان الاجتماعي وبرامج

## لا تقل للطفل: "غداً"

لقد ارتكبنا الكثير من الأخطاء والخطايا... غير إن إهمال الأطفال، هو أفظع جرائمنا... إهمال ينبوع الحياة.

حاجات كثيرة يمكن أن تنتظر، أما الطفل... فلا إن عظام الطفل تنمو في هذه اللحظة ودمه يتكوّن، في هذه اللحظة وتنمو أحاسيسه وحواسه في هذه اللحظة.

لا يمكن أن تقول للطفل: "غداً"

فللطفل اسم واحد: "اليوم"

(غابرييلا ميسترال، شاعرة من تشيلي، حائزة جائزة نوبل للآداب)



### الحالة الثانية :

#### رعاية الأطفال مالياً

تضمن برنامج التطوير الريفي الذي نفذته منظمة "غوث الأطفال" البريطانية SCF-UK في باكستان تأمين دعم مالي للأطفال، لتخفيف انخراطهم في صناعة السجاد. وقد أثبت هذا البرنامج نجاحه في تحسين أوضاع الأطفال الذين شملهم. فقد بقي كل هؤلاء الأطفال في مدارسهم، مما يثبت أن تأمين مبلغ صغير من المال في الوقت المناسب يمكن أن يكون حاسماً في تحديد ما إذا كان الطفل سيدرس أو يعمل. ومع ذلك، فقد طرح هذا البرنامج تساؤلاً عن مدى فعالية هذا الأسلوب كاستراتيجية عامة، علماً بأن صناعة السجاد المتنامية استمرت في استقطاب ما تحتاجه من أطفال.

وكانت الخلاصة أن الحاجة ماسة إلى خطوات على مستوى الاقتصاد الكبير (ماكرو). ■

(عن: MARCUS, RACHEL, HARPER, CAROLINE.)

"SMALL HANDS IN THE WORKING WORLD" SCF, 1997.)

المتخذة من أجل تحسين أوضاع الأطفال العاملين.

### الحالة الأولى :

#### رياض الأطفال

أقامت بعض المدارس الريفية الصينية، خاصة في المناطق الجبلية، رياضاً للأطفال، حتى لا تبقى الفتيات البالغات سن الدراسة في منازلهن، لا يفعلن سوى رعاية إخوتهن الأصغر سناً. وفي العام ١٩٨٦، أقيمت في مقاطعة "غانسو" مراكز لرعاية أطفال الأمهات العاملات. فضلاً عن اعتماد مواعيد مرنة لأوقات الحصص الدراسية وتخصيص مساعدة مالية وحملات لجعل الدراسة أكثر متعة. لقد ساعدت رياض الأطفال هذه بشكل واضح في رفع أعداد البنات المتحقات بالمدرسة. والدليل على ذلك أن انتساب الفتيات إلى المدارس الابتدائية زاد بنسبة ٣٪، وبنسبة ٢٪ في انتسابهن إلى المدارس الثانوية وذلك فيما بين ١٩٨٦ - ١٩٨٩. يمكن لرياض الأطفال هذه أن تحقق فوائد أخرى في مجال تنمية الطفولة المبكرة.

مكافحة الفقر على نطاق واسع، وتقييم آثار كل ذلك على عمالة الأطفال.

• تحديد العلاقات بين عمالة الأطفال، والفقر، وعدم المساواة، والعزل الاجتماعي في دول الشمال.

• تحليل آثار مجموعات محددة من الصدمات والضغوط على حياة العائلة مثل مرض نقص المناعة، أو آثار الحروب على عمالة الأطفال.

• فحص الروابط بين عمالة الكبار والأطفال في قطاعات معينة.

• فهم موقع العمل في حياة الأطفال في ثقافات عديدة، وأكثر البيئات الاجتماعية، وفي أكثر من نمط اقتصادي واحد.

ويلاحظ قلة المواد المنشورة عن عمالة الأطفال، في وسط وشمال أفريقيا والشرق الأوسط وآسيا الوسطى.

### تجارب عملية للحلول:

#### حالتان من الصين وباكستان

نعرض فيما يلي لحالتي تدخّل نمودجيتين في عمالة الأطفال، في دول الجنوب. تقدم هاتان الحالتان نماذج للآثار السلبية والايجابية للخطوات

# موارد



## صفحة في الإنترنت عن عمالة الأطفال

يمكن الدخول إلى هذه الصفحة على "شبكة المعلومات عن حقوق الطفل".

وتتضمن هذه الصفحة المعلومات التالية عن عمالة الأطفال:

- نصوص كاملة لأوراق العمل التي تحدد سياسة مختلف المنظمات التي تُعنى بعمالة الأطفال.

- روابط بمؤسسات اليونسيف وبارن وسواها.

- قوائم منشورات اليونسيف

والمنظمة العالمية المناهضة للعبودية.

- الندوات السابقة واللاحقة.

- المنظمات التي تعنى بعمالة الأطفال.

- الاتفاقيات الدولية.

- التشريعات الوطنية.

- قواعد سلوك أرباب العمل.

للدخول على صفحة الإنترنت:

CRIN on Internet <http://www.crin.org>

للحصول على مزيد من المعلومات

والمطبوعات عن عمالة

الأطفال:

يمكن الحصول

على أدلة وقوائم

بالمنشورات الجديدة

عن عمالة الأطفال

مجاناً، من مكاتب

منظمة العمل في

البلدان أو من

"منشورات منظمة العمل الدولية":

ILO Publications,  
INTERNATIONAL LABOR OFFICE,  
CH-1211 GENEVA 22,  
SWITZERLAND

عمل الأطفال:

نحو إزالة الوصمة

أصدر هذا الكتاب مكتب العمل

الدولي في جنيف وهو عبارة عن نص

التقرير السادس في مؤتمر العمل

الدولي، الدورة 86 (1997). ويعتبر

هذا الكتاب جردة عالية شاملة لمشكلة

عمالة الأطفال، في التشريع وفي

الواقع العملي، في مختلف أنحاء

العالم. ويتطرق إلى جميع المسائل

التطبيقية والتشريعية المتعلقة بعمالة

الأطفال. ويتضمن جداول في كل هذه

المسائل، ويعرض أخيراً للأطر التي

تتم فيها عمليات التدخل لمحاولة حل

مشكلات عمالة الأطفال. ثمن الكتاب

15 فرنكاً سويسرياً، يُطلب من

العنوان أعلاه.

ملف اتفاقية حقوق الطفل

هذا ملف كامل أصدرته

اليونسيف عن الاتفاقية الدولية

لحقوق الطفل، يتضمن النصوص التالية:

- ملخص غير رسمي للمواد الرئيسية للاتفاقية.

- الاتفاقية ومخاوف الدول

الإسلامية.

- كيفية تنفيذ الاتفاقية.

- حقوق الطفل في الميزان.

- التكامل بين الاتفاقية وخطة عمل

مؤتمر القمة للأطفال.

- دور المنظمات الأهلية ووسائل

الإعلام في الدفاع عن حقوق الأطفال.

- الاتفاقية الدولية على ضوء أحكام

الشرعية الإسلامية.

- التثقيف والتوعية بشأن الاتفاقية.

- مساهمة الأطفال في الترويج

للاتفاقية.

يُطلب الملف من: اليونسيف،

المكتب الإقليمي في الشرق الأوسط

وشمال إفريقيا، ص.ب: 811721،

عمان - الأردن، الهاتف: 629571

(9626)، الفاكس: 640049.

## الأيدي الصغيرة:

### فيلم فيديو

فيلم تسجيلي عن عمالة الأطفال

في غزة، أنتجه "برنامج غزة للصحة

النفسية" في العام 1996. مدة

الفيلم ست وعشرون دقيقة، يروي

مأساة عمالة الأطفال في الظروف

الاقتصادية القاسية لقطاع غزة،

ويعرض للأوضاع العائلية البائسة

للأطفال العاملين، وظروف العمل

القاسية التي يعملون في إطارها، بما

لا يتناسب مع سنهم وبنيتهم

الجسدية.

أخرج الفيلم عبد السلام شحاده

ونفذه في "مركز غزة للفيديو".

يُطلب الفيلم من "برنامج غزة

للصحة النفسية".

## اتفاقية حقوق الطفل

### انظروا إلى أنفسكم في عيوننا

يعرض هذا الكتاب بالرسوم

والنص المبسط البنود الأساسية

للاتفاقية العالمية لحقوق الطفل. وقد

راعت الرسومات ذوق الطفل، وراعت

لغته المبسطة المستوى اللغوي لإدراك

الطفل.

قام بتكييف النص مع الاتفاقية

الدولية لحقوق الطفل، أحمد جرادات،

ورسمتها أروى التل وحنان آغا.

يُطلب من اتحاد المرأة الأردنية،

ولجنة حقوق الطفل الأردنية. عنوان

اتحاد المرأة الأردنية: 88 شارع

نابلس، جبل الحسين، ص.ب:

961188 عمان 1196،

الهاتف: 606993 (9626) الفاكس:

606994.

## ما هي حقوقك؟

هذا الكتيب يعتبر دليلاً قانونياً

يرشد الطفل الفلسطيني الخاضع

للاحتلال إلى كيفية التصرف استناداً

إلى حقوقه القانونية إذا اعتقل وهو

بين الثانية عشر والثامنة عشر من

عمره. وهو عبارة عن نشرة صادرة

عن برنامج الخدمات القانونية

المشترك للحركة العالمية للدفاع عن

الأطفال. كما يتضمن الكتاب إرشاداً

بشأن الاتصال باللجنة العالمية للدفاع

عن الأطفال في حال تعرض الطفل

لأي ملاحقة قانونية أو اعتقال. يُطلب

من: الحركة العالمية للدفاع عن الأطفال

(برنامج الخدمات القانونية المشترك)

بيت حنينا الجديدة - عمارة الطحان

(الطابق 2)، الهاتف: 6562964-02.

## وضع الأطفال

### في العالم 1997

تقرير سنوي أعدته منظمة

اليونسيف عن وضع الأطفال في

العالم، وقد استعنا به مرجعاً مهماً

لهذا العدد.

يتألف من ثلاثة فصول. يتناول

الفصل الأول اتفاقية حقوق الطفل

ومساهمتها في دفع مسار العالم

باتجاه تحقيق السلام والمساواة

والتنمية والعدالة وتحسين أوضاع

الأطفال. أما الفصل الثاني فيتناول

الأطفال المعرضين للخطر نتيجة

لحرمانهم من فرص التعليم وإقحامهم

في دوامة الفقر بحيث باتت حقوقهم

الأساسية وصحتهم بل وحتى حياتهم

مهددة بالخطر، ويبحث في كيفية

القضاء على عمالة الأطفال الخطرة

ومنع استغلالهم في مواقع العمل.

الفصل الثالث عبارة عن جداول

إحصائية ضرورية لتقضي مستوى

رفاه الأطفال والرعاية والتنشئة

والموارد التي يتلقونها، فضلاً عن

إحصائيات بنسبة الوفيات وأسبابها

ومعدلات الالتحاق بالمدارس. كما

يشمل مؤشرات أساسية عن الصحة

والتغذية والتعليم والسكان والتقدم

الاقتصادي ووضع النساء، إلى غيرها

من الإحصائيات التي تقيد الباحثين

والعاملين في مجال الأطفال ورعايتهم

## منشورات عن حقوق الطفل



### تحويل حقوق الطفل إلى واقع

يساعد هذا الدليل كلاً من الهيئات الحكومية المعنية والمنظمات الأهلية.

وهو يشمل:

- قراءة في الإتفاقية من منظور عربي، في مدى تناغمها مع ظروف وتقاليد ومعتقدات المجتمعات العربية.
- تحليلاً للمعايير التي تقوم عليها الإتفاقية وكيفية تطبيقها.
- أسس إعداد التقارير إلى لجنة الأمم المتحدة لحقوق الطفل.
- النص الكامل للإتفاقية.

- مراجع وعناوين مفيدة لمزيد من المعلومات والخبرات. إعداد: غانم بيبي وشيرين صيقللي. (٧٠ صفحة، ٣ دولارات).

### المنظمات الأهلية وحقوق الطفل في البلدان العربية

دليل عملي عن دور العمل الأهلي في تطبيق ومراقبة إتفاقية حقوق الطفل. وهو يقدم:

- قراءة في جهود تطبيق الإتفاقية في المجتمعات العربية، ودور الهيئات الأهلية في إنشاء «الائتلافات الوطنية» وإعداد التقارير المكتملة أو المتخصصة عن أوضاع الأطفال في بلدانها.
- عرضاً للموقع الخاص الذي تتمتع به المنظمات الأهلية في تطبيق إتفاقية حقوق الطفل، وكيف يمكنها أن تساهم في مراقبة الإتفاقية.
- معلومات أساسية عن التنسيق والإئتلافات الأهلية المحلية.
- إرشادات مفصلة عن كيفية إعداد التقارير الأهلية وتقديمها إلى لجنة الأمم المتحدة لحقوق الطفل.

- مراجع وعناوين مفيدة لمزيد من المعلومات والخبرات. إعداد: غانم بيبي وشيرين صيقللي. (٧٢ صفحة، ٣ دولارات).

### مساعدة الأطفال في الظروف الصعبة

دليل للمعلمين العاملين مع الأطفال في ظروف العنف والأوضاع القاسية، وهو يساعد على تمييز وفهم الآثار التي تتركها الحروب والنزاعات الاجتماعية العنيفة على مشاعر الأطفال وتطورهم. الخبرة دلّت على أنه مفيد في مساعدة جميع الأطفال وكل المعلمين في علمهم اليومي. خطوة خطوة نحو السبل الكفيلة بدعم الأطفال الذين خاضوا تجربة العنف والقسوة، مع تشديد على دور المعلم. إعداد: نعوي ريتشمان وديانا بيريرا وآخرين. (٣٨ صفحة، ٣ دولارات).

### إتفاقية حقوق الطفل في العالم العربي: الواقع والتحديات

تقرير عن ورشة عمل إقليمية،

قبرص ٩/١١/١٩٩٤. يعرض هذا

التقرير المساهمات والمداولات في ورشة

عمل إقليمية للمؤسسات الأهلية عن

إتفاقية حقوق الطفل، والتوصيات

الصادرة عنها. وقد تدارس اللقاء واقع

حقوق الطفل في المجتمعات العربية،

والمدى الذي وصل إليه تطبيق الإتفاقية،

وركّز على دور المؤسسات الأهلية. غير

الحكومية. في أعمال الإتفاقية وكيفية

إسهامها في إعداد التقارير إلى لجنة

الأمم المتحدة لحقوق الطفل. (٤٠

صفحة، ٣ دولارات).



لهذه الغاية (٢٣ صفحة باللون - السعر دولاران).

تُطلب من المكتبات، أو من ورشة الموارد العربية (العنوان أدناه). أو من جمعية غوث الأطفال البريطانية، ص.ب: ٩، عين الحلوة، صيدا - لبنان الهاتف: ٠١-٣٨٧٨١٠١ (٣-٩٦١).

### لا تطور بدون لعب

دليل للأهل والمعلمات عن أهمية ودور اللعب عند الأطفال، من الولادة وحتى ١٠ سنوات.

يتضمن هذا الدليل شرحاً عما يحتاجه الطفل للعب، وكيف يلعب في كل مراحل نموه، من الولادة حتى سن العاشرة. مع مراجع أخرى مفيدة في هذا المجال:

- ما هو اللعب؟ ضرورة اللعب وشروط اللعب.

- الأطفال الذين لا يلعبون: الثقة والشعور بالأمان، وحق الأطفال باللعب.

- العقبات أمام اللعب: ماذا

نستطيع أن نفعل؟

إعداد كارين إيدنهايم وكريستينا فالهند (٢٧ صفحة، مقاس ٢١×٢٩ سم، السعر ٣ دولارات). يُطلب من ورشة الموارد العربية (العنوان أدناه).

### الأحداث في لبنان

يُورخ هذا الكتاب لإحدى أقدم

المنظمات الأهلية التي تعنى بحقوق الأطفال في العالم العربي (تأسست

في العام ١٩٣٦) وكان بين مؤسسيها في لبنان رئيس جمهورية سابق (الفرد

نقاش) ورئيس وزراء سابق (سامي الصلح) ويرئسها حالياً القاضي

الدكتور غسان رباح. يتضمن الكتاب توثيقاً لنشاط الجمعية طيلة ستين

عاماً (١٩٣٦-١٩٩٦)، ودورها في المجالين التشريعي والتطبيقي لرفع

الوعي بحقوق الطفل واستصدار

التشريعات المناسبة لذلك. يُطلب من: جمعية الاتحاد لحماية الأحداث في

لبنان، الهاتف: ٤٢٧٩٧٣ (٩٦١)، ص.ب: قصر العدل ٢٤٢٣/١١٦،

بيروت - لبنان.

للحصول على نسخ من المنشورات

الصادرة عن «ورشة الموارد العربية» أو

لمزيد من المعلومات يرجى الاتصال بـ:

ARC, P.O.Box: 7380, Nicosia - Cyprus

Tel. (+3572) 766741, Fax: 766790

E-mail: arcryp@spidernet.com.cy

أو، بيروت، ص.ب: ٥٩١٦-١٣، بيروت

الهاتف: ٧٤٢٠٧٥ (٩٦١).

الفاكس: ٧٤٢٠٧٧

عموماً. وهناك مجموعة من التحقيقات والصور والأشكال البيانية التي توضح صورة الطفل في العالم. صدرت النسخة العربية لهذا التقرير عن: قسم الإعلام والعلاقات الخارجية في مكتب اليونيسيف الإقليمي للشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ص.ب: ٨١١٧٢١، الرمز البريدي: ١١١٨١ عمان - الأردن.

### "حقوق الإنسان" للأشخاص ذوي الإعاقة



وضعت هذا الكتاب أنجيلا

جاف، وأصدره فرع الضفة الغربية للجنة الحقوقيين الدولية (مؤسسة "الحق").

يدرس هذا الكتاب أحوال

وحقوق الناس المعاقين بين

الفلستينيين تحت الاحتلال، ويغطي جميع النواحي القانونية والعملية،

ويقدم اقتراحات للمستقبل، لحماية حقوق المعاقين في مناطق الاحتلال

من التمييز في القوانين والمعاملة.

يُطلب الكتاب من: "الحق" ص.ب: ١٤١٣، رام الله، الهاتف:

٩٥٦٤٢١-٢-٩٧٢٢.

### سندريلا

هذه القصة من إعداد نجاة صبح

الرّق ولوشيان ماس: عن قصة فتاة معاقة تعاني من معاملة أخواتها

الثلاث وزوجة أبيها القاسية، التي تحترجها في البيت بعيداً عن عيون

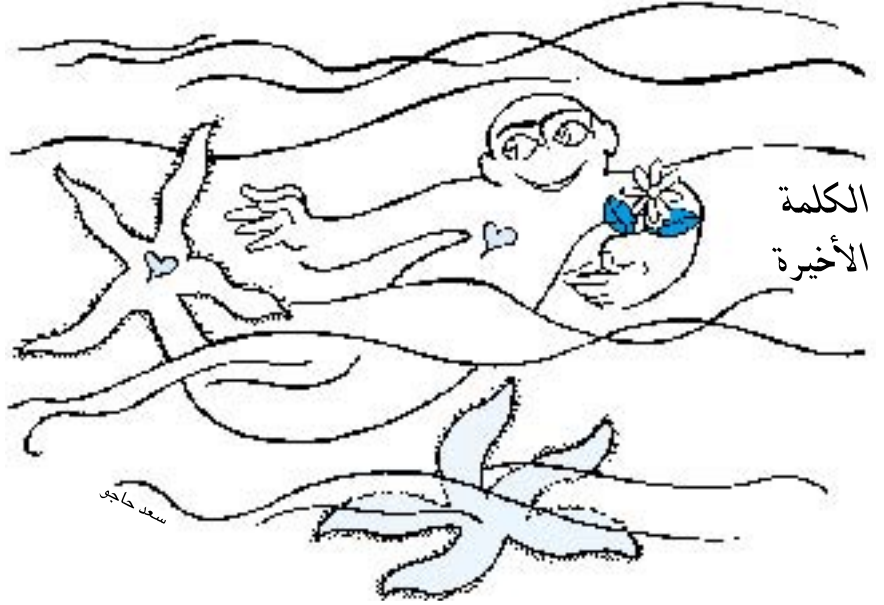
الناس، خجلاً بها.

مقتبسة بتصرف عن قصة

"سندريلا" المعروفة وهدفها

تصحيح المواقف من الأشخاص المعاقين، ومن اندماجهم بمجتمعهم.

في الكتاب أنشطة تدريب مقترحة



الكلمة  
الأخيرة

### كيف نستخدم هذا العدد؟

نرجو أن يجد هذا العدد طريقه من خلالكم إلى أكبر عدد ممكن من المعنيين. ومواد هذا العدد من «حقي» توفر مقالات، ومراجع ومعلومات حيوية عن تشغيل الأطفال، يمكنكم الانتفاع بها وإعادة استخدامها بطرق مختلفة.

الملف الرئيسي عن عمالة الطفل، يمتد من الصفحة ٦ حتى الصفحة ١٧، وفي طياته عرض تاريخي عن المشكلة وخلفية من المعلومات تتضمن وقائع وأرقاماً ومفاهيم، وحالات عملية. يمكن استخدام مواد هذا الملف نقطة انطلاق لقراءة جماعية تتحول إلى خلفيات وأسس مشتركة محلية، وتدعم هذا الملف:

○ ٣ أمثلة عن تشغيل الأطفال في الوطن العربي، تصلح لبدء نقاش أو مقارنة أو لاستكمال الملامح الخاصة بتشغيل الأطفال في بلد القارئ أو مجتمعه المحلي.

○ المقال عن أربع خرافات شائعة في مجال تشغيل الأطفال، يمكن على سبيل المثال، توزيعه على العاملين مع الأطفال في الظروف الصعبة، لرفع الوعي بهذه المشكلة، وتوسيع الأفق.

○ المقال عن المنجزات التشريعية يمكنه تحريك النقاش بشأن الوضع القانوني لعمالة الأطفال، والتشجيع على تطويره محلياً، على صعيد الحكومة، والمنظمات الأهلية والحكومية والدولية.

○ المقال عن «ما العمل»، مفيد للعاملين ميدانياً ومخططي البرامج، لأنه يقترح توصيات عملية يمكن استحداثها عن التدخل في مجال تشغيل الأطفال، ومناقشة ما تم وما يجب فعله في بلدهم.

○ وأخيراً، الأمثلة من الصين وباكستان، وإعلان كاندابور، هي تجارب عملية قد تكون مفيدة للعاملين ميدانياً ومخططي البرامج، لأنها تُظهر أهمية مشاركة الأطفال والشبان في إقرار ما يخصهم من شؤون.

ولو أدى هذا الجهد إلى تحسين ظروف حياة طفل واحد، يبقى جهداً ضرورياً.

لمزيد من المعلومات، ومن النسخ من هذا العدد، الرجاء مراجعة ورشة الموارد العربية.

إذا كان هناك كلمة أخيرة فهي: من حق كل طفل أن يطالب بحصته في التنمية. إن العناية بالأطفال هي بكل بساطة مسألة عدالة إقتصادية. وفي هذا المجال فإن أياً منا، بل كلاً منا مسؤول عن الأطفال العاملين.

إن أي جهد صغير يمكن أن تقوم به لخلاص ملايين الأطفال العاملين، يمكن مقارنته بقصة "الرجل على الشاطئ":

"لاحظ أحد متنزهي الشواطئ، في إحدى جولاته الليلية المعتادة، رجلاً يلتقط بعناية شديدة نجومات بحر جانحة للشاطئ، ويعيد إلقاءها في البحر.

وبعد مراقبة الرجل فترة من الزمن، اقترب المتنزه وبادره قائلاً: هناك عدد كبير من نجومات البحر التي تجنح للشاطئ، فماذا سيختلف إذا أعدت بعضها فقط إلى البحر؟ فأمسك الرجل نجمة بحر أخرى، وألقاها في البحر وقال: "سيختلف الأمر على الأقل بالنسبة لهذه النجمة".

(المصدر: 9. Issue 3, Year 1997, July - Sept. "CHILD LABOR" HAMARI CHITTI AAP KE NAAM)

البلدان الأخرى	البلدان العربية	الإشتراكات
٢٠ دولار	١٠ دولار	الأفراد والمؤسسات الإنسانية
٤٠ دولار	٢٠ دولار	المؤسسات الأخرى
الإشتراكات الجماعية يتفق بشأنها مع إدارة النشرة.		

\* «حقي»: تصدر كل ٣ أشهر عن «ورشة الموارد العربية» (الرعاية الصحية وتنمية المجتمع).

ARC, P.O.Box. 7380 Nicosia - Cyprus;  
Tel: (+3572) 766741, Fax: (+3572) 766790

#### الفريق التنفيذي

المحرر العام: غانم بيبي  
مدير التحرير: الياس سحاب،  
المحرر التنفيذي: شيرين صيقللي،  
التنسيق: سامية عيسى،  
التصميم: غانم بيبي،  
التنفيذ الفني: آمال شريف.  
مع الشكر لثلهة سحاب

\* «حقي» تدعو جميع القراء إلى المساهمة فيها وترحب بكل الأخبار والأنشطة والمقالات والتقارير.

تصدر «حقي» عن برنامج مشترك مع «رادا بارنن» (رعاية الأطفال السويدية). صنعاء - اليمن.

\* المقالات والمعلومات المنشورة تعبر عن آراء أصحابها ولا تمثل بالضرورة آراء «ورشة الموارد العربية» أو «رادا بارنن»

\* «ورشة الموارد العربية»، مؤسسة عربية مستقلة ذات منفعة عامة، لا تتوخى الربح التجاري،

هدفها إعداد ونشر وتوزيع الكتب والمواد التعليمية والتقنيّة اللازمة في مشاريع الرعاية الصحية وتنمية المجتمع والموارد البشرية،

وتطوير التواصل بين العاملين في هذه الميادين في البلدان العربية. تأسست «الورشة» في ١٩٨٨،

على أيدي مجموعة من العاملات والعاملين في حقول الرعاية الصحية الأولية، وتنمية المجتمع، والتربية، والنشر.

\* Haq-qi: a newsletter supporting NGOs and concerned parties working with children's rights in the Arab region.

Published quarterly by ARC; Arab Resource Collective, as part of regional programme on Child's Rights with, and supported by Radda Barnen (Swedish Save the Children) - Sanaa - Yemen  
ARC, P.O.Box. 7380 - Nicosia - Cyprus. Tel. (+3572) 766741 - Fax.766790.